

دراسة نظرية
تقييم متعدد الأبعاد
لسبل المعيشة في المناطق المتأثرة بالتراعات

المحتويات

الملخص التنفيذي

أولاً: المقدمة

١. الخلفية

٢. الأهداف

٣. المنهج

ثانياً: السكان

ثالثاً: الفقر

رابعاً: الهيكل الاقتصادي في اليمن

خامساً: تأثير أزمة عام ٢٠١١ على فرص العمل و العمالة الماهرة و غير الماهرة و القطاع الخاص

سادساً: نشاطات سبل المعيشة و التأثيرات الرئيسية للتزامع على القطاعات المختارة

النشاطات الرئيسية لسبل المعيشة

١. الزراعة

٢. تربية الماشي

٣. صيد الأسماك

تأثير التزامع على سبل المعيشة في القطاعات المختارة

١. سوق البناء و التشييد

٢. قطاع المياه

٣. البنية التحتية

٤. قطاع الكهرباء

٥. قطاع التعليم

سابعاً: الأمن الغذائي في اليمن

١. الوضع الحالي للأمن الغذائي

٢. استراتيجيات المواجهة

ثامناً: عدم توفر أصول سبل المعيشة كمحركات للتزامع

١. المياه

٢. الأرض

٣. فرص العمل

٤. التعليم

٥. القيود على سبل المعيشة للمرأة

تاسعاً: النتائج الأساسية للتقييمات التي تم إجراؤها من قبل الوكالات الدولية في المحافظات الخمس المختارة

المحافظات الجنوبية: تعز وأبين وعدن

١. تأثير الصراع على محافظة أبين
٢. النازحين و المناطق المتأثرة بالنزاع في أبين
٣. النازحين و الضغط على المجتمعات المضيفة في عدن
٤. العائدون إلى أبين
٥. تأثير الصراع على محافظة تعز

المحافظات الشمالية: صعدة و حجة و عمران

١. تأثير الزراع على محافظة حجة
٢. الحالة المعيشية للنازحين في محافظات حجة و عمران و صعدة

عاشرأً: النتائج و التوصيات

الملحق ١: ملخص لعمليات الوكالات الدولية في اليمن

الملحق ٢: ملخص مشاريع الوكالات في المحافظات الست: أبين و عدن و تعز و صعدة و حجة و عمران

الملاخص التنفيذية

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بإجراء تقييم متعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتأثرة بالتراعات بالنيابة عن وتعاون وثيق مع أعضاء فريق عمل سبل المعيشة المستدامة وخلق فرص العمل^١ وفريق سبل المعيشة العاملين ضمن نظام المجموعات الإنسانية. و هي مبادرة تقييم شامل تتضمن جمع وتحليل البيانات الأولية و الثانوية من أجل توفير المعلومات لتخطيط إنعاش سبل المعيشة و بدعم من مبادرات أوسع نطاقاً لبناء القدرة أثناء وبعد المرحلة الانتقالية. تجمع هذه الدراسة النظرية وتحليل و تعرض مصادر متعددة للبيانات الثانوية ذات الصلة التي تم جمعها خلال عمليات التقييم.

وقدف هذه المبادرة إلى إنشاء خطوط أساس عملية لحالة سبل المعيشة السكان في مختلف محافظات اليمن، وإلى دراسة الكيفية التي تأثرت من خلالها بالتراعات الأخيرة. وبالإضافة إلى هذه المراجعة النظرية فإن المخرجات الأخرى تشمل تحليلاً مترابطاً لمسوحات أسرية إلى جانب تقييمات نوعية تشاركية في مجالات مختارة ووضع إطار وأدوات لتقييمات مستقبلية. وتشكل المعلومات الأولية بيانات خط الأساس لنظام رصد المسار والاتجاه. كما يكمل تقييم سبل المعيشة عمل المنظمات الأخرى في اليمن، ويدعم نهج مشترك لبناء مجتمعات أكثر مرونة. وعليه تعون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبشكل وثيق مع الحكومة اليمنية والوكالات الدولية والوطنية في جميع مراحل المشروع.

يتفاقم سوء الأوضاع الإنسانية ومستويات الفقر في اليمن في أجزاء مختلفة من البلاد، وخاصة في المناطق المتأثرة بأزمات متعددة، بما في ذلك تغيير النظام، والتراعات المترتبة على ذلك بالإضافة للكوارث الطبيعية بطبيعة الظهور (الجفاف) والمجاجئة (الفيضانات). وتسببت الحروب الستة المتعاقبة في الشمال بين الحوثيين وحكومة اليمنية والصراع في الجنوب بين القاعدة في جزيرة العرب وحكومة اليمن من ٢٠١١ إلى يونيو ٢٠١٢ في حركة نزوح و تدمير للممتلكات. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من النازحين في الجنوب قد عادوا (١٦٢٠٠٠ شخص - ٨٥٪ من النازحين)، إلا أن الحال ليست كذلك في الشمال حيث لا يزال حوالي ٣٠٠٠٠ شخص نازحون من صعدة ويتمركزون بشكل رئيسي في حجة. وفي حين أن المستويات العالية للبطالة كانت من بين الأسباب الجذرية للأزمة ، إلا أن الأحداث أثرت وبشدة على سبل المعيشة، بالرغم من جهود الحكومة لتحسين الخدمات العامة و خلق فرص عمل للفئات الأكثر حاجة في المجتمع . وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من السلطات اليمنية و المجتمع الدولي لمنع تحول تأثير الظروف المعيشية الحالية إلى مزيد من التراعات السياسية والاقتصادية. والأهم من ذلك، فإن انخفاض توافر الموارد الطبيعية والقدرة على الوصول إليها يقوض وبشكل بالغ إمكانية توفير سبل معيشة مستدامة في اليمن، و يؤدي إلى تزايد مصادر التوتر .

^١ تم تأسيس فريق عمل سبل المعيشة المستدامة و خلق فرص العمل في يونيو ٢٠١٢ لدعم الرؤية المشتركة للأمم المتحدة لدعم العملية الانتقالية في اليمن، والتي تدعم بدورها حكومة البرنامج الانتقالية في اليمن لتحقيق الاستقرار والتنمية. و يتكون الأعضاء من خمسة وزارات حكومية وستة وكالات للأمم المتحدة.

وإدراكاً لأهمية إعادة بناء سبل المعيشة والانتعاش الاقتصادي في اليمن لبناء مجتمعات مرنّة لمواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية، فإن هذه الدراسة النظرية تحتوي على مراجعة وتحليل للبيانات الثانوية حول سبل المعيشة، مع التركيز بوجه خاص على المناطق المحatarة (صعدة وحجة وعمران في الشمال، وأبين وتعز في الجنوب) والصلات المحتملة مع الأزمة. والتقييم يشمل تحليلًاً للبيانات الكمية والنوعية القائمة التي تغطي بعض الحالات كالاجتماعية الديمغرافية والفقر وعدم المساواة والاستبعاد والأمن الغذائي وفرص العمل والأنشطة غير الرسمية المدرة للدخل، والزراعة (بما في ذلك الإنتاج القائم على الكفاف) والحصول على المياه والخدمات العامة. وركزت هذه الدراسة النظرية، بشكل خاص، على تحليل سبل المعيشة وفرص العمل والضعف على المستويين الوطني وشبيه الوطني.

النتائج الرئيسية للمراجعة النظرية

تكشف المعلومات المتوفرة والتي تم جمعها خلال هذه المراجعة النظرية أن أزمة ٢٠١١ أثرت على مختلف أبعاد سبل المعيشة في اليمن بما في ذلك فرص العمل، والشركات الصغيرة والمتوسطة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وأسعار السلع والمواد الغذائية، والخدمات الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن ١٥٪ من جميع العاملين في القطاع الخاص و ٤٠-٣٠٪ من عمال المصانع فقدوا وظائفهم في حين تم خفض رواتب معظم الموظفين بنحو ٢٠٪، كما حصل آخرون على تجديد لإجازتهم غير مدفوعة الأجر لمدة تصل إلى ستة أشهر. وقد تضرر العمال غير المهرة بشكل خاص من ركود قطاع البناء والتشييد بما في ذلك ركود مشاريع التنمية التابعة للمؤسسات الخاصة والحكومية والخالية.

يعتبر انعدام الأمن وزيادة أسعار المدخلات وانقطاع الكهرباء وانخفاض فرص الحصول على القروض من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تعليق أو إغلاق عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أدت التكهنات خلال الأزمة إلى زيادة في أسعار القمح. وكان تأثير ذلك على تربية الدواجن هو الأقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى على الرغم من زيادة تكاليف النقل والتأخير في التسليم، فمعظم الأسر الفقيرة قادرة على شراء الدواجن ، ولكن لا يمكنها شراء اللحوم الحمراء مثل لحم الضأن ولحم البقر التي يتم استهلاكها أساساً من قبل الأسر ذات الدخول الأعلى. وقد تأثر أيضاً قطاع صيد الأسماك بزيادة أسعار الوقود التي ساهمت بدورها في زيادة التكاليف التشغيلية بنحو ٧٠٪ وانخفاض إمدادات الكهرباء مما أدى إلى الحد من قدرات المنتجين في تخزين ومعالجة الأسماك. وتعذر الوصول إلى الخدمات الأساسية بشدة بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة. وقد تعطلت مشاريع المياه بشكل واسع النطاق في جميع أنحاء البلاد خلال الأزمة، كما بات الوصول إلى بعض المدارس متعرضاً بسبب انعدام الأمن الناتج عن التزاع، بينما أصبحت مدارس أخرى ملاجئ للنازحين.

وتكشف الدراسة أيضاً أن انعدام أصول وأنشطة سبل المعيشة قد ساهم في التزاع، وفي خلق دوامة مفرغة. وساهمت ندرة الأراضي والمياه في أكثر من ٧٥% من التزاعات في المناطق الريفية وكثير منها كانت نزاعات دموية، فيما يسهم عدم توفر فرص العمل وخاصة في أوساط الشباب في خلق وضع مضطرب قد يتفجر بسهولة إلى نزاعات. يؤدي العجز في الحصول على التعليم إلى نشوء تأثيرات أيديولوجية معارضة. وتستمر حالة تهميش المرأة عن طريق الممارسات التقليدية والقوانين التمييزية.

ومع ذلك، فإن هذه المراجعة النظرية عملت أيضاً على تسليط الضوء على ثغرات في المعلومات الحامة، هي بأمس الحاجة للمعالجة كأساس لتطوير أي برامج لإنعاش سبل المعيشة. وتشمل هذه الثغرات على وجه الخصوص:

- عدم وجود معلومات حديثة في أعقاب الأزمة الأخيرة (إذ تعود معظم المعلومات إلى فترة ما قبل الأزمة في عام ٢٠١١)، وهذا يشمل البيانات على المستوى الوطني والأسري على حد سواء فيما يتعلق بالعمالة والاحتياجات الأوسع لسبل المعيشة.
- عدم وجود بيانات مصنفة حسب السن والنوع على الصعيدين الوطني والمحلي.
- عدم كفاية البيانات وتحليلها لكيفية مساهمة ارتفاع مستويات البطالة في حدوث الأزمات والاستمرار في كونها مصدراً للعدم الاستقرار.
- عدم وجود تحليل حول أي القطاعات وسلالات القيمة المحددة توفر إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل.

استناداً إلى هذه النتائج، يمكن استخلاص استنتاج رئيسي واحد من المراجعة النظرية وهو أن هناك حاجة لمواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى دعمها للحكومة لإجراء تقييم شامل لسبل المعيشة على المستوى الميداني بتعاون وثيق مع أعضاء فريق عمل سبل المعيشة المستدامة وخلق فرص العمل وفريق عمل سبل المعيشة العامل ضمن نظام المجموعات الإنسانية، لسد الثغرات في المعلومات التي حددها هذه المراجعة النظرية. ومن المهم أيضاً مواصلة البناء على نتائج عمليات تقييم سبل المعيشة التي يجري تنفيذها من قبل مختلف منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة القطرية الأخرى مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، فضلاً عن تعداد ورصد النتائج.

بشكل أكثر تحديداً، تؤكد المراجعة النظرية على الحاجة إلى:

- التعرف أكثر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وسلالات القيمة ذات الإمكانيات الكبيرة لخلق فرص العمل، ولا سيما في الزراعة وتجهيز الأغذية الزراعية وغيرها من القطاعات ذات الأهمية الخاصة لتوليد الدخل على مستوى المجتمع المحلي. يساعد تحليل القطاعات ذات الأولوية على وجه الخصوص في تحديد إمكانات لتطوير منتجات زراعية وصناعات زراعية محددة وتحديد التدخلات ذات الأولوية لتعزيز القطاع وتحسين ظروف سبل المعيشة للمزارعين.

- تحديد الفرص لإقامة الروابط السوقية بين المزارعين وتجار الجملة والشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التعاونيات.

- تحديد احتياجات التدريب المهني والتجاري على أساس الحالات ذات الأولوية الحددة أعلاه.

- البناء على نتائج المراجعة النظرية وأي تقييمات مقبلة لتطوير المنهجيات التي تلبي الاحتياجات قصيرة الأجل للعمل مع تلبية الحاجة إلى عمالة مستدامة طويلة الأمد - النهج ٣ X ٦ مثلاً.

سوف يكون التقييم الإضافي مهمًا باعتباره يمثل الأرضية لتحديد الحالات ذات الأولوية بشكل كلي لدعم العمالة والعمالة الذاتية وتوليد الدخل مع التركيز على النساء والشباب والفتات الضعيفة والمهمنة وضحايا الألغام. وهناك حاجة إلى مثل هذه البرامج لتسريع العمل من الإغاثة إلى الإنعاش وسبل المعيشة المستدامة، كخطوة رئيسية لدعم المجتمعات المتضررة من الأزمات لتصبح أكثر مرونة في مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية المتعلقة إما بالزراعة أو الكوارث.

أولاً: المقدمة

١. الخلفية

يعيش اليمن في حالة هشة من المرحلة الانتقالية التي أعقبت الانفاق الذي تم بوساطة مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر ٢٠١١. وبالرغم من تسلط الضوء على العملية السياسية بشكل كبير ، بما في ذلك الحوار الوطني والانتخابات و العدالة الانتقالية ، إلا أن هنالك إدراكاً متزايداً لدى مختلف الجهات المعنية بأن ثمة أسباب جذرية حاسمة أخرى للأزمة مثل الفقر و انعدام فرص سبل المعيشة المستدامة تبغي أيضاً معالجتها بشكل متوازن. ويشمل هذا النظر في الروابط بين كل من تأثير الكوارث المفاجئة وبطبيعة الظهور (مثل الجفاف والفيضانات) على سبل المعيشة وكذلك التزاع كنتيجة لزيادة الطلب على الموارد الطبيعية و المحدودة المتاحة على حد سواء. لقد عمل انعدام سبل المعيشة المستدامة على إثارة التزاع، وعمل التزاع بدوره على تدهور سبل المعيشة أكثر، وتساهم هذه الدراسة في توفير الفهم المطلوب لكسر هذه الحلقة.

ما انفكَّت الأوضاع الإنسانية ومستويات الفقر تزداد سوءاً في أجزاء مختلفة من البلاد وخاصة تلك المتضررة من التزاع. وقد أفضت الحروب الستة المتعاقبة في الشمال بين الحوثيين والحكومة اليمنية والحرب في الجنوب بين القاعدة في جزيرة العرب والحكومة من ٢٠١١ إلى يونيو ٢٠١٢ إلى حركة نزوح و تدمير للممتلكات. وعلى الرغم من أن العالية العظمى من النازحين في الجنوب قد عادوا أدراجهم (١٦٢٠٠٠ شخص - ٨٥ % من النازحين)، لكن الحال ليس كذلك في الشمال حيث لا يزال هناك حوالي ٣٠٠٠٠٠ نازح في صعدة وبشكل أساسي في حجة . وبالإضافة إلى ذلك ما زالت تداعيات الثورة اليمنية ٢٠١١ (التي اندلعت بسبب ارتفاع مستوى البطالة) على سبل المعيشة تؤثر على السكان على الرغم من جهود الحكومة لتحسين الخدمات العامة وإيجاد فرص عمل للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد من السلطات اليمنية و المجتمع الدولي للحيلولة دون تحول تداعيات ظروف المعيشة الحالية إلى مزيد من التزاعات السياسية والاقتصادية. ويشمل ذلك إجراء تقييم شامل للاحتياجات المعيشية الرئيسية بين الأجموعات السكانية المختلفة في اليمن.

وإدراكاً لأهمية إنعاش سبل المعيشة والتنشيط الاقتصادي في بناء القدرة في اليمن، تكون هذه الدراسة النظرية من مراجعة وتحليل للبيانات الثانوية عن سبل المعيشة مع التركيز على خمسة مجالات مختارة والصلات المحتملة مع مختلف مستويات الأزمة المعقدة. يشمل التقييم تحليلًا للبيانات الكمية والنوعية الموجودة والتي تغطي بعض الحالات كالاجتماعية الديمografية، الفقر وعدم المساواة والاستبعاد والأمن الغذائي وفرص العمل والأنشطة غير الرسمية المدرة للدخل، والزراعة (بما في ذلك الإنتاج القائم على الكفاف) و الحصول على المياه و الخدمات العامة. تركز هذه الدراسة النظرية، و بشكل خاص، على تحليل سبل المعيشة وفرص العمل والمشاشة على المستويين الوطني و دون الوطني.

تعرف سبل المعيشة بأنها القدرات والأصول والأنشطة المطلوبة لكسب العيش . تتكون الأصول من رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي والمادي والمالي والسياسي^٢. تقدم هذه المراجعة النظرية بيانات مفصلة متاحة على مستوى المحافظات والمديريات وترصد المديريات الأكثر احتياجاً التي يجب إجراء استقصاءات إضافية للأسر فيها وتحدد التغرات في البيانات التي تحتاج لسدها خلال الاستقصاء. وهي تركز على خمس محافظات تقع جميعها في المناطق الأكثر احتياجاً في اليمن : صعدة وحجة وعمران في الشمال ، وأبين و تعز في الجنوب.

٢ . الأهداف

- ١ - تقييم احتياجات سبل المعيشة الأكثر أهمية على المستويين الوطني و دون الوطني.
- ٢ - تحديد الروابط أو مصادر الزراع فيما يتعلق بانعدام فرص سبل المعيشة في المناطق المحتاجة.
- ٣ - رسم خريطة التدخلات في سبل المعيشة التي أطلقتها المنظمات الدولية والوطنية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات، كأساس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد نقاط الدخول المهمة للمساركة.
- ٤ - تحديد الحالات التي تحتاج إلى أبحاث إضافية أو تقييمات (ميدانية) ، بما في ذلك الاستقصاءات الأسرية المطلوبة. تعتبر البيانات الرسمية ذات الصلة محدودة للغاية في اليمن وهو ما يؤكّد جزئياً الحاجة لهذا التقييم. وترمي هذه المراجعة النظرية إلى إثراء وتقييم الأرقام المتاحة من مصادر مختلفة حيث يعتمد بعضها على الأقوال أو التقديرات. وفي كثير من الأحيان تعود هذه الأرقام إلى بعض سنوات قبل أزمة عام ٢٠١١.

٣ . المنهجية

تستند المراجعة النظرية على استعراض :

- الأدبيات المتوفّرة حول سبل المعيشة والتّرّاع في اليمن.
- التقارير و الدراسات الاستقصائية المعدة من قبل المنظمات الدوليّة والوطنيّة في مختلف المحافظات.
- المقابلات مع الوكالات الحكومية ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة ، والمنظمات الدوليّة غير الحكومية والمنظّمات الدوليّة الأخرى.

^٢ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "دليل عن سبل المعيشة وإنعاش الاقتصادي في حالة الأزمات"، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣

ثانياً: عدد السكان

بلغ إجمالي عدد السكان المقيمين في اليمن ٢٣.٨٣ مليون نسمة في عام ٢٠١١ . و الرقم المقدر لعام ٢٠١٣ هو ٢٥.٢٣ مليون ٤٩.١٪ منهم من النساء. سكان اليمن من الشباب، مع ما يقدر بنحو ٤٢٪ من السكان تحت سن ١٥ و ٢٣٪ بين ١٥ و ٢٤ سنة ، و ٦٧٪ تحت سن ٢٥ عاماً. نسبة الشباب (أي من ينتمون للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة) في مجموع السكان هي واحدة من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و تشير البيانات المتوفرة من مصادر أخرى لعام ٢٠١٠ إلى أن الشباب يشكلون ٢٢٪ من سكان اليمن (على غرار الأردن و سلطنة عمان) بالمقارنة مع ٢٠٪ في سوريا والعراق و مصر و ١٨٪ في لبنان و ليبيا و ١٥٪ في البحرين.^٣

ويتركز السكان في المناطق الريفية : ٧١.١٪ من مجموع السكان و ٧٠.٥٪ من إجمالي الأسر في عام ٢٠١١^٤. تشكل المحافظات الخمس المختارة في هذا التقرير ٢٩.٨٪ من إجمالي سكان اليمن و ٨٢.٢٪ منهم يعيشون في المناطق الريفية.

و كان أعلى تركيز من السكان في المناطق الريفية في محافظة حجة (٩٠.٦٪) والأدنى في أبين (٧٢.٢٪) (انظر الجدول ١) .

تشكل النساء أقل من نصف عدد السكان بقليل (٤٩.١٪)، بنسبة مئوية تبلغ حوالي ٥٠٪ في المحافظات الخاضعة للمسح حيث سجلت أعلى نسبة في تعز (٥٢.٢٪) والأدنى في محافظة حجة (٤٨.٠٪) .

جدول (١): عدد السكان في المحافظات (٢٠١١)

المحافظة	السكان				
	المنطقة الحضرية (%)	المنطقة الريفية (%)	إناث (%)	ذكور (%)	المجموع
أبين	25.8	74.2	49.06	50.94	528,000
تعز	22.4	77.6	52.20	47.80	2,885,000
حجـة	9.4	90.6	48.04	51.96	1,782,000
صـعدـة	15.4	84.6	48.33	51.67	838,000
عـمـرـان	17.1	82.9	48.73	51.27	1,061,000
المجموع	17.8	82.2	49.94	50.06	7,094,000

^٣ المصدر: قسم الأمم المتحدة للسكان، "احتمالات زيادة عدد سكان العالم"، مراجعة عامه ٢٠١٠

^٤ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، "الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠١١"

ثالثاً: الفقر

تحتفظ اليمن بأعلى مستويات الفقر في منطقة الشرق الأوسط، كما تحلل المرتبة ١٥٤ من أصل ١٨٧ دولة في مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي^٥. ويعيش ما يقرب من نصف (٤٧٪) السكان على ٢ دولار أمريكي في اليوم تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٥^٦. على أية حال، هنالك قصور في تحديث المعلومات الرسمية عن معدلات الفقر في اليمن. أجرى الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن التعداد الأخير عام ٢٠٠٤ وأخر مسح لميزانية الأسرة في عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، وقام مسح ميزانية الأسرة بقياس مستويات الفقر على أساس نفقات الأسرة.

واصلت مستويات الفقر ارتفاعها بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية في اليمن، وفي حين كان الفقر يؤثر على ما يقرب من ثلث سكان اليمن في عام ٢٠٠٦ ، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من نصف السكان (٥٤.٤٪) في عام ٢٠١١. وقد أثرت أزمة ٢٠١١ بشكل أكبر على السكان في المناطق الحضرية ، حيث وقعت معظم الانتفاضات والصراعات المسلحة. ومع ذلك ، فإن أعلى معدلات للفقر وجدت في المناطق الريفية في عام ٢٠٠٦ (٤٠.١٪، مقارنة مع ٢٠٠٧٪ في المناطق الحضرية). وتجدر الإشارة إلى أن مستويات الفقر ازدادت في المناطق الريفية إلى ٥٩٪ في ٢٠١١ من ٤٧.٦٪ قبل الأزمة.^٧

أدى ارتفاع معدلات البطالة و/أو انخفاض الأجور نتيجة للأزمة إلى تراجع دخل الأسرة بشكل حاد. كما أن الدخل الحقيقي للأسر انخفض أيضاً في ضوء الزيادة في أسعار السلع و الخدمات مثل الغذاء والوقود ، والناتجة عن انخفاض و عدم انتظام الإمدادات. وقد انخفضت نفقات الأسر بشكل حاد أيضاً بعد الأزمة - بنسبة ١٦.٨٪ في عام ٢٠١١ .

عند المقارنة بين المحفوظات الخمس المختارة لهذا التقييم استناداً إلى البيانات المتاحة يتضح التالي:

- توجد في عمران أعلى مستويات من الفقر. تظهر البيانات لعام ٢٠٠٦ أن هذه المنطقة

هي الأقر (على أساس النفقات المترتبة) من بين كل المناطق الريفية والحضرية : ٦٣.٩٪

% من مجموع السكان في محافظة عمران يعتبرون فقراء.

^٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤشرات الدولية للتنمية البشرية ٢٠١١ <http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/YEM.html>

^٦ الجهاز المركزي للإحصاء، "مسح لميزانية الأسرة في اليمن ٢٠٠٥"

^٧ البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون الوثيق مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط و التعاون الدولي، "التقييم الاجتماعي و الاقتصادي المشترك للجمهورية اليمنية" ، ٣١ أغسطس ٢٠١٢

- أن المناطق الثانية والثالثة من ناحية الفقر هي حجة (٤٧.٥٪) وأبين (٤٥.٦٪)، في حين أن نسبة الفقر في صعدة ١٦.٦٪.
- في معظم المناطق يتواجد أشد الناس فقراً في المناطق الريفية، مع نسبة فقر تترواح بين ٧٠.٥٪ في عمران إلى ٤١.٥٪ في تعز (انظر الجدول ٢) والاستثناء هو صعدة حيث تعيش أفراد الفئات في المناطق الحضرية . ويقطن ١٨.٣٪ من السكان الفقراء في المناطق الحضرية في صعدة ، مقارنة بـ ١٦.٢٪ يعيشون في المناطق الريفية.

جدول(٢): معدل الفقر ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (بالمائة)

المحافظة	مجموع السكان	المدن الريفية	المناطق الحضرية
أبين	45.6	50.5	31.8
تعز	37.8	41.5	23.7
حجة	47.5	50.0	21.3
صعدة	16.6	16.2	18.3
عمران	63.9	70.5	33.8
المجموع	٣٤.٨	٤٠.١	٢٠.٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح لميزانية الأسرة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

يبين المعلومات المتوفرة من أكثر المناطق فقراً في المحافظات الخمس أن معدل الفقر يمكن أن يصل إلى ٩٠٪ في بعض المناطق، إذ بلغت المعدلات حوالي ٩٠-٨٠٪ في خمس مناطق في عمران و ٧٩-٥٠٪ في ست مناطق في أبين و ٦٢-٥٢٪ في ست مناطق في حجة و ٥٦-٥١٪ في أربع مناطق في تعز.

رابعاً: الهيكل الاقتصادي اليمني

تشير البيانات المتوفرة إلى أن اقتصاد اليمن سجل تراجعاً بشكل كبير في عام ٢٠١١ بعد أن كان قد شهد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦.٨% في عام ٢٠١٠، لكنه عاد وانخفض لنسبة ١٥.٣% في عام ٢٠١١، بينما انخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ١٤.٨%.^٨

وكان قطاع الخدمات في اليمن المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١، تلاه القطاع الزراعي (١٥.٧%)، ثم التعدين و استغلال المحاجر - أساساً من النفط (١٢.٧%). و ما يزال قطاع الصناعات التحويلية ضعيفاً و يساهم بـ ٤.٤% فقط من إجمالي الناتج المحلي (انظر الجدول ٣). كشفت البيانات لعام ٢٠١١ عن بعض التغيرات في هيكل إجمالي الناتج المحلي ، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي من ١٢.٩% في عام ٢٠١٠ إلى ١٥.٧% في عام ٢٠١١. ومع ذلك، فإن تلك الزيادة لا تعكس نمواً في القطاع بقدر ما هي دلالة على انخفاض في حصة قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ . ويمكن تفسير ذلك من حقيقة أن الأزمة عام ٢٠١١ أثرت بمعظمها على المناطق الحضرية التي تتركز فيها أنشطة الصناعة التحويلية والبناء والتشييد. وقد انخفضت حصة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي بشكل مطرد في الواقع، من ٣٠% في بدايات أعوام ١٩٩٠ إلى ٢٠% في عام ٢٠٠٦ .

^٨ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، "الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠١١" (الحسابات الوطنية، ٢٠٠٠-٢٠١١)

جدول (٣): توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاع الاقتصادي ٢٠١١-٢٠١٠

(حسب الأسعار الحالية للسوق) – بالمائة

٢٠١١	٢٠١٠	
15.65	12.89	الزراعة و البستنة و الصيد
12.66	13.18	* التعدين و استغلال المحاجر
4.43	5.11	الصناعات التحويلية
0.63	0.71	الكهرباء و المياه
7.13	8.0	التشييد و البناء
٢٠٠٤	20.47	تجارة الجملة و التجزئة، و المطاعم و الفنادق و الصيانة
١٨.١٣	19.59	المواصلات و التخزين و الاتصالات
٨.٣٠	8.86	الخدمات المالية و التأمين و العقارات و الأعمال التجارية
١.٢٩	1.34	الخدمات الشخصية و المجتمعية
١٠.٧٢	8.74	متجمعي الخدمات الحكومية
٠٠٥	0.05	قطاع الأسرة (الخدمات الأسرية)
٠٠٣	0.03	المتحدين غير الرجبيين
٠.٩٤	1.01	خدمات الجمارك
١٠٠	100	المجموع

* كانت حصة النفط في إجمالي الناتج المحلي ١٣٠.٩ % في عام ٢٠١٠ و ١٢٠.٥٧ % في عام ٢٠١١.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، "الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠١١"

(الحسابات الوطنية، ٢٠١١-٢٠٠٠)

خامساً: تأثير أزمة عام ٢٠١١ على فرص العمل و العمالة الماهرة وغير الماهرة ، والقطاع الخاص

لا توجد بيانات رسمية حديثة عن فرص العمل. وقد أحري آخر مسح وطني لسوق العمل في عام ١٩٩٩ ، في حين تستقى بيانات العمالة و العمل من مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦ . وتستعد منظمات المجتمع المدني حالياً لإجراء مسح لسوق العمل إذ من المتوقع أن يبدأ في عام ٢٠١٣ .

ويعمل معظم اليمنيين في القطاع غير الرسمي (٩١.٤% في عام ٢٠١١)^٩ ، مما يؤثر على تحصيل الضرائب و الموارنة العامة للدولة. في اليمن، لا يوجد ترابط بين الفقر و العمل غير الرسمي إذ أن أكثر من ثلثي العاملين و الذين يتتمون إلى أغنی الأسر يعملون في القطاع غير الرسمي. وتعد معدلات العمل غير الرسمي بين النساء هي الأعلى كون نسبة كبيرة من النساء يعملن في القطاع الزراعي، ويعزى ذلك لعوامل من قبيل حقوق الميراث المقيدة و قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩٢ في اليمن و الذي يحد من الحريات المدنية للمرأة و يقيد حريتها في التنقل يجعلها رهن لإذن من أزواجهن أو أولياء أمورهن. بشكل عام، ظلت التحديات في تزايد بالنسبة للمرأة لتعمل في القطاع الرسمي أو لتحصل على قوييل - مثلاً لدعم العمل الحر الرسمي (انظر أيضاً الأقسام بأدناه حول قيود سبل المعيشة للمرأة) .

أدّت أزمة عام ٢٠١١ إلى ارتفاع معدلات البطالة لأن عدداً متزايداً من العاملين في القطاع الخاص فقدوا وظائفهم. و بالرغم من أن موظفي القطاع العام احتفظوا في الغالب بوظائفهم ولكنهم تأثروا و بشكل غير مباشر بالانخفاض القوة الشرائية نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وتتأخر صرف الرواتب و نزوح الموظفين من المناطق المتضررة من التزاع. و لمعالجة البطالة الحادة و خفض التوتر السياسي، قامت الحكومة بتوفير ٥٠٠٠٠ وظيفة إضافية في القطاع العام ، مهدف إلى استيعاب الخريجين الجدد.

وتشير التقديرات إلى أن ١٥% من جميع العاملين في القطاع الخاص و ٤٠-٣٠% من عمال المصانع فقدوا وظائفهم خلال أزمة عام ٢٠١١ ، في حين تم تخفيض رواتب معظم الموظفين بنحو ٢٠% بالإضافة إلى تدديد إجازات غير مدفوعة الأجر تصل إلى ستة أشهر لآخرين.^{١٠}

وفقاً لمسح نوعي سريع أطلقه الصندوق الاجتماعي للتنمية في نوفمبر ٢٠١١ ، فقد غالبية الموظفين من جميع الفئات - المهرة، وشبه المهرة وغير المهرة - وظائفهم. وضرر العمال غير المهرة بشكل خاص من ركود قطاع البناء، بما في ذلك مشاريع تطوير السلطات الخاصة و الحكومية و المحلية.

^٩"التقييم الاجتماعي و الاقتصادي المشترك للجمهورية اليمنية"

^{١٠} البيانات من الغرفة التجارية كما أشير إليها في "التقييم الاجتماعي و الاقتصادي المشترك للجمهورية اليمنية".

تقدر خسائر القطاع الخاص بـ ١٧-٨ بليون دولار أمريكي في الفترة من ديسمبر ٢٠١٠ إلى أغسطس ٢٠١١، مع هبوط في الإنتاج المحلي بنحو ١٤٪.^{١١} وأدى نقص الوقود والكهرباء والمياه ، جنباً إلى جنب مع زيادة أسعار المدخلات وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، إلى إغلاق عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص. وبينما تأثرت الأسر في المناطق الحضرية عموماً بشكل أكبر، فإن الأسر الريفية التي تعتمد على التحويلات المالية من أفراد الأسرة الذين يعملون في المناطق الحضرية تأثرت بشدة .

الانخفاض الأنشطة الاقتصادية تدريجياً طوال عام ٢٠١١: بدءاً من تخفيض ٣٠٪ تقريباً في الأشهر الأربعة الأولى، مع ما ترتب على ذلك من تسريح ١٥٪ - ٢٠٪ من العمال والموظفين المهنيين، إلى تسريح ٣٠٪ - ٤٠٪ من القوة العاملة في الأربع الأشهر الثانية. وفي الأشهر الأربعة الأخيرة من الاضطرابات، وصلت الأنشطة الاقتصادية إلى حالة من الركود الشامل ما تسبب في ارتفاع التسريح إلى مستوى غير مسبوق. ونتيجة لذلك أصبحت فرص العمل محدودة ، وارتفع معدل البطالة -بين العمالة الماهرة وغير الماهرة - إلى نحو ٨٠٪. كل هذه العوامل وغيرها شجعت على رحيل العمال المتخصصين، ولا سيما الخريجين الشباب إلى دول مجاورة.

تأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر فرص عمل لعدد كبير من الفقراء بشكل خاص خلال الأزمة بسبب تردي الوضع الأمني وزيادة أسعار المدخلات وانقطاعات الكهرباء وانخفاض فرص الحصول على القروض، الأمر الذي أجبر عدد كبير منها على إغلاق أبوابها. لم تتأثر المشاريع الكبيرة بنفس القدر ويعقال أن ذلك بسبب نفوذها السياسي وقدرتها على الحصول على المدخلات.

أثرت الأزمة أيضاً على فرص العمل في البلديات. إذ فقدت وزارة الأشغال العامة والطرق ومكاتبها الفرعية ، بما في ذلك بلدية صنعاء، حوالي ١٥٠ - ٢٠٠ من موظفيها المهنيين و العديد منهم يبحثون عن عمل في البلدان المجاورة .

^{١١}"التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك للجمهورية اليمنية"

سادساً: أنشطة سبل المعيشة الرئيسية وأثر الزراعات على القطاعات المختارة

أ - أنشطة سبل المعيشة الرئيسية

١ . الزراعة

تمتلك اليمن أربع مناطق بيئية زراعية رئيسية : (أ) منطقة المرتفعات (التي تغطي ٤٤% من الأراضي المزروعة و مع ٦٠% من المزارع) ، (ب) الهضبة الشرقية (٢٦% من الأراضي المزروعة و ١٩% من المزارع) ، (ج) منطقة همامه (٢٦% من الأراضي المزروعة و ١٠% من المزارع) ، و (د) المنطقة الساحلية (٤% من الأراضي المزروعة و ١٠% من مزارع) . و هناك ما يقدر بنحو ١.٤٥ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، في حين أن الأراضي المزروعة تختلف سنوياً بسبب تقلبات هطول الأمطار. في عام ٢٠٠٨ تمت زراعة حوالي ٩٤% من الأراضي الصالحة للزراعة (١٣٧ مليون هكتار)، شكلت منها الحبوب ٥٥% ، والفاكهه والخضروات ١٣%، المحاصيل العلفية ١١%، القات ١١٪ والمحاصيل النقدية الأخرى (البن ، والقطن ، السمسم ، التبغ) ٦٪ ، والبقوليات ٣٪.

أ. زراعة الكفاف

تقوم الأسر الفقيرة في المناطق الريفية بزراعة كميات صغيرة من القمح والمنتجات الزراعية الأخرى (الخضار والفواكه) لاستهلاكهم الخاص. وعادة ما يمتلك هؤلاء المزارعين أقل من نصف هكتار أو يقوموا باستئجار الأرضي. وبالرغم من أن هناك أكثر من ٢٥٠٠٠٠ من منتجي القمح ، إلا أن إنتاج القمح المحلي لا يعطي أكثر من ١٠% من الاستهلاك الكلي في اليمن، و يتم استيراد ال ٩٠% المتبقية^{١٣}. و تُردد محدودية الإنتاج المحلي إلى أن القمح المستورد أرخص بكثير المحلي.

تسبيبت المضاربة التي وقعت خلال الأزمة عام ٢٠١١ على كل الأحوال في زيادة أسعار القمح^{١٤} . وقد تأثرت بذلك بشكل خاص محافظة حجة والمناطق المجاورة و التي تصدر جزءاً كبيراً من إنتاجها من القمح إلى المملكة العربية السعودية بسبب إغلاق الحدود و السيطرة عليها.

على قلتها، توجد جمعيات للمزارعين لتمثيل مصالح صغار المزارعين والمستأجرين من خلالها يمكن تقديم الخدمات الإرشادية لتحسين تقنيات الإنتاج، و جودة المنتجات والوصول إلى الأسواق.

^{١٢} وزارة الزراعة و الري، "الكتاب السنوي للإحصاء الزراعي ٢٠٠٨"

^{١٣} "التقييم الاجتماعي و الاقتصادي المشترك للجمهوريات اليمنية"

^{١٤} أوكسفام، "تحليل السريع للسوق من أجل تصميم لرفع اليمن."، يونيو ٢٠١٢

ب . سوق البن

تعاف قطاع البن من الانخفاض الذي حصل في بداية أعوام ٢٠٠٠ و وصل ذروة إنتاجه في عام ٢٠٠٨ ، مع أكثر من ١٠٠٠٠٠ مزارعي البن يمثلون ٩ % من جميع الأسر الزراعية، بالإضافة إلى الآلاف الذين يعملون في الجمع والتجهيز وتجارة التجزئة والتصدير. يعتبر البن المحصول التصديري النقدي الأهم ، ويمثل ١٠ % من قيمة جميع صادرات السلع الزراعية في عام ٢٠٠٨ .

ويشتهر البن اليمني في جميع أنحاء العالم بجودته الممتازة (في المرتبة الثانية بعد الجبل الأزرق الجامايكى). وتباين صادرات البن اليمني الحالي إذ تصل إلى ٤٠٠٠-٦٠٠٠ طن / العام، بالانخفاض من ١٢٠٠٠ طن / العام في عام ١٩٥٠.^{١٥}

ويمكن أن يعزى الانخفاض في إنتاج البن وتصديقه إلى عدة عوامل مثل إمدادات المياه غير المنتظمة و/أو الجفاف الذي تتحسس منه أشجار البن للغاية ومحدودية البحث والإرشاد الزراعي لمزارعي البن وعدم وجود أنظمة تسويقية فعالة. ومع ذلك لا يزال الطلب العالمي عليه عالياً ويمكن أن يستوعب كميات كبيرة ومتزايدة ، شريطة أن تتم زيادة الجودة وحفظها باستمرار^{١٦}.

ج . سوق القات

يعتبر إنتاج القات مصدرًا كبيراً لسبل المعيشة في العديد من المجتمعات الفقيرة، حيث مثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في عام ٢٠٠٩. وتشير البيانات إلى أن هناك أكثر من ٦٠٠٠٠ من صغار مزارعي القات في اليمن في عام ٢٠٠٩ – أي أكثر من نصف صغار المزارعين. وتنشط حوالي ١٤ % من القوة العاملة في إنتاج القات، مما يعني أن القات بالجملة يوفر فرصة عمل لشخص واحد في كل سبعة عاملين يمنيين. وتنتج حوالي ٢٥ % من جميع الأسر الريفية وتبيع القات.^{١٧}

نسبة ما تنفقه الأسر في اليمن على القات يساوي ما تنفقه على الرعاية الصحية (حوالي ٧ % من إجمالي الدخل). وازدادت حصة الإنفاق على القات من إجمالي الدخل وذلك بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض وفي عام ٢٠١١ أنفقت الأسر التي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي نسبة ٨ % من دخلها على القات، والأسر التي تعاني باعتدال من انعدام الأمن الغذائي نحو ١٠ %^{١٨}.

^{١٥} الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الفرص الاقتصادية، "تقرير التصميم النهائي للبرنامج، التقرير الرئيسي"، يناير ٢٠١٠

^{١٦} الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الفرص الاقتصادية، "تقرير التصميم النهائي للبرنامج، التقرير الرئيسي"، يناير ٢٠١٠

^{١٧} "التقييم الاجتماعي و الاقتصادي المشترك للجمهوريتين"

^{١٨} نفس المصدر

٢ . الماشية

أ. تربية الدواجن

كان تأثير أزمة عام ٢٠١١ على تربية الدواجن في حده الأدنى بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، على الرغم من زيادة تكاليف النقل و التأخير في التسليم . تعتبر تربية الدواجن النشاط الرئيسي للكسب الرزق للأسر الريفية. وقد شهد قطاع الدواجن في الواقع توسيعاً هائلاً منذ ١٩٩٠ في ضوء القدرة التنافسية و الديناميكية لأصحاب مزارع الدواجن . يلي قطاع الدواجن حالياً ١٠٠ % من الطلب المحلي على البيض و ٥٤ % من الطلب على اللحوم^{١٩} . ويتركز العديد من المنتجين في تعز و التي تضررت بشكل خاص من جراء الأزمة ، إذ لم يتمكن العديد من المنتجين من إيصال دواجنهما إلى السوق في الوقت المحدد بسبب انعدام الأمن و إغلاق الطرق.

في حين أن معظم الأسر الفقيرة تستطيع شراء الدواجن، إلا أنهم لا يستطيعون تحمل نفقات شراء اللحوم الحمراء مثل لحم الضأن و لحم البقر التي يتم استهلاكها أساساً من قبل الأسر من ذوي الدخول الأعلى.

ب . تربية النحل والعسل

هناك أكثر من ٤٠٠٠٠ من مربи النحل في البلاد يعملون على ما يقدر ب ١٠٢١ مليون خلية نحل تقليدية. ارتفعت قيمة الصادرات من العسل اليمني بمعدل ٢٦ % سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث بلغت ٨٠٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ . وبعد سعر العسل اليمني من بين الأعلى في العالم . بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ ، كان متوسط سعر العسل اليمني ما بين ثلاثة و خمسة أضعاف متوسط سعر ٢٠ أكبر مصدر عسل في العالم.^{٢٠}

٣ . صيد الأسماك^{٢١}

يعيش أكثر من نصف مجموع السكان بقليل (٥٢.٦ %) في اليمن يعيشون في المحافظات الساحلية. ويعتبر قطاع صيد الأسماك واحداً من المصادر الرئيسية في البلاد لسد المعيشة للأسر الفقيرة، وهو مصدر رئيسي لفرص العمل والدخل و الأمان الغذائي في المناطق الساحلية، فضلاً عن أنه أحد المصادر الرئيسية للدخل الصادرات. و غالبية الأسر (٧١ %) من أصل ٩٤٠٠٠ أسرة تعمل في صيد الأسماك تعتبر

^{١٩} الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة و الري، "إستراتيجية قطاع الزراعة الوطنية ٢٠١٦-٢٠١٢" مارس ٢٠١٢

^{٢٠} الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الفرص الاقتصادية، "تقدير التصميم النهائي للبرنامج، التقرير الرئيسي"، يناير ٢٠١٠
^{٢١} هذا الجزء مبني على ما ورد في: الجمهورية اليمنية، "الدراسة التقديمية الاجتماعية و الاقتصادية المشتركة، تأثير الأزمة السياسية عام ٢٠١١ على قطاع صيد الأسماك"، أبريل ٢٠١٢

شديدة الفقر و ٢٥٪ منهم يعيشون فقراء. وتعيش معظم الأسر التي تعتمد على صيد الأسماك في المناطق الريفية فيما يصل مجموع القوى العاملة الذي يستوعبه قطاع صيد الأسماك حوالي ٩٤٢١٤ شخص، مع تواجد ١٠.٩٪ من هذه القوة العاملة في مصانع تجهيز الأسماك.

وقد سجل عدد الصيادين ثنوًا مطرباً (٧٪ سنوياً) من ٣٢١٨٢ صياداً في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٧٥٠٠٠ في عام ٢٠١٠. وينتظم جميع الصيادين تقريباً في اتحاد تعاوني، ولكن معظمهم يفتقرن لأنظمة النظافة الأساسية و التخلص من النفايات في مستوطنهن ولا تتبع مصادر دخلهم إذ أنهم يعتمدون حسراً على الأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك.

وقد تأثر قطاع صيد الأسماك أيضاً من جراء أزمة عام ٢٠١١، و ساهمت زيادة أسعار الوقود في زيادة التكاليف التشغيلية بنحو ٧٠٪ وحد انخفاض إمدادات الكهرباء من قدرات المنتجين على تخزين ومعالجة الأسماك.

ب - تأثير الزراعة على سبل المعيشة في القطاعات المختارة

١ . سوق التشييد والبناء

وفقاً لمسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كان ١١.٧٪ من السكان العاملين يعملون في البناء والتشييد، وهو ما يمثل ما مجموعه ٤٨٥٠٠٠ شخص. يعتبر قطاع البناء والتشييد واحداً من أكبر قطاعات العمالة في اليمن، وبخاصة لدى الفقراء في المناطق الحضرية و المهاجرين الريفيين. ومعظم هؤلاء العمال من الشباب ، حيث أن أعمار العديد من العمال شبه الماهرة و غير الماهرة تتراوح بين ١٥-٢٤ سنة.

عانى هذا القطاع من حسائر فادحة خلال الأزمة، وخاصة بسبب تعليق معظم أعمال البناء المملوكة من قبل المستثمرين الأجانب والحكومة. وتوقف أكثر من ١٠٠٠ مشروع بناء قوله الحكومة تم التعاقد عليه من قبل وزارة الأشغال العامة والطرق خلال الأزمة. و لأن اليمن تستورد معظم مواد البناء، فقد ساهمت الزيادة في أسعار مدخلات مواد البناء (نتيجة لنقص في الإمدادات) أيضاً في دفع المقاولين إلى إيقاف معظم المشاريع. وتوقف إنتاج الأسمدة المحلي خلال الأزمة بسبب تكلفة الوقود و نقص الكهرباء. وقد ضاع ما يقدر بنحو ١٦ مليون يوم عمل نتيجة للانخفاض في النفقات .

وتتأثر أيضاً أعمال البناء المملوكة من القطاع الخاص بسبب الأزمة. نضبت الاستثمارات الخاصة بشكل مفاجئ وفقد الآلاف من العمال وظائفهم الرسمية فيما وصلت مبيعات العقارات إلى سكون فعلي خلال الأزمة.

٢ . قطاع المياه

أثرت أزمة ٢٠١١ بشكل خطير على وصول اليمنيين إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك المياه والصرف الصحي و النظافة الصحية. وقد تعطلت مشاريع المياه في جميع أنحاء البلاد بشكل واسع النطاق خلال الأزمة. وتوقفت الاستثمارات العامة بشكل أساسى كما علقت الجهات المانحة دفعها. وتم تعليق معظم مشاريع المياه التي كان من المفترض أن يتم تنفيذها من قبل الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف لتحسين الوصول إلى المياه حوالي ٢٣٩٠٠٠ نسمة في المناطق الريفية بسبب الوضع الأمني المتدهور. وبالإضافة إلى ذلك ، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٥.٧ مليون شخص قد تضرروا بسبب عدم توفر الوقود، و عدم وجود الموارد لإجراء الصيانة الأساسية للنظم القائمة، وعدم كفاية التمويل لـ ٣٦٢٨ من مشاريع مياه الريف المخطط لها.

كان تأثير نقص المياه على الزراعة كبيراً. و تعطلت عملية الري باليات الجوفية بسبب نقص وقود дизيل وقطع الغيار، وارتفاع تكاليف هذه السلع.

نظراً لاعتماد خدمات المياه على الطاقة والمواد و قطع الغيار فقد تعطلت الإمدادات منها خلال الأزمة، و عانت المناطق الحضرية أيضاً من نقص المياه و مشاكل التوزيع. وقد عانت الأسر في المناطق الريفية بشكل أقل من نقص إمدادات المياه نظراً لعدم تضرر شبكات المياه بشدة كما هو الحال في المدن الكبيرة . وفقاً لوزارة الكهرباء والمياه، فإن التكلفة الإجمالية للأضرار و الخسائر الناجمة عن الأحداث التي وقعت عام ٢٠١١ بلغت حوالي ٢٦٥ مليون دولار أمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن اليمن هي واحدة من أكثر الدول العربية التي تعاني شحّاً في المياه و راجع موارد المياه العذبة و تزايد مستوى الجفاف. كما أن عدم وجود موارد كافية من المياه، إلى جانب ضعف الاستثمار و ضعف المؤسسات أدى إلى ضعف إمدادات المياه و خدمات الصرف الصحي. في عام ٢٠٠٧ ، كان ٥٥٪ فقط من السكان في المناطق الحضرية يرتبون بالشبكة العامة، مقارنة بمتوسط قدره ٩٦٪ في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و كان ما يقدر بنحو ٤٪ من سكان الريف قادرين على الحصول على المياه المأمونة ، مقارنة بمتوسط قدره ٨١٪ في منطقة الشرق الأوسط.

٣ . البنية التحتية

تضررت الممتلكات الخاصة وال العامة بشدة خلال الأزمة ، لا سيما في المدن التي شهدت اضطرابات مدنية. وكانت المدن الأكثر تضرراً هي صنعاء و تعز والحديدة وعدن والمكلا. وتمثل السبب الأساسي للضرر في صنعاء و تعز في القذائف المدفعية التي تطلق من الأسلحة الثقيلة والخفيفة مما أدى في معظم الحالات لتدمير

جزئي في الجدران الخارجية و النوافذ. وتقدر التكلفة الإجمالية للاضطرابات في هذه المدن الخمس بـ ٨٨.١ مليون دولار أمريكي.

ونسبت الخسائر التي لحقت بالممتلكات الخاصة في الغالب إلى فقدان الدخل والإيرادات والإيجار بسبب إغلاق الشركات. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الخسائر للممتلكات الخاصة وصل إلى ١٨.٧ مليون دولار أمريكي.

٤ . قطاع الكهرباء

لا يزال اليمن يعانياليوم من انقطاع الكهرباء بسبب الأضرار التي لحقت بخطوط النقل في مأرب و التي تعرضت للتدمير أكثر من ١٠٠ مرة خلال الاوضطرابات السياسية في عام ٢٠١١ ، و تأثرت بها صناعة بشكل رئيسي. كما أن نقص الوقود بسبب الأضرار التي لحقت خط أنابيب النفط من حقل نفط مأرب إلى مصفاة عدن أدى إلى حلل شديد في تشغيل معظم محطات توليد الكهرباء، مما أثر في المقام الأول على مدينة عدن. و أدى انخفاض إمدادات الكهرباء أيضاً إلى تراجع إيرادات المبيعات وتحصيل المدفوعات من المستهلكين. و انخفضت إيرادات المبيعات للحكومة بشكل حاد، إذ أن كمية الكهرباء المباعة انخفضت بنسبة ٢٥ % لمعظم السنة و هو معدل التحصيل إلى ما يزيد قليلاً على ١٠ % لعدة أشهر. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جميع مشاريع بناء محطات توليد الكهرباء تقريباً توقفت خلال الأزمة. و أدى توافق النقص في الكهرباء إلى تأثير خطير على جميع القطاعات الاقتصادية و أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة.

٥ . قطاع التعليم

تعرضت خدمات التعليم لأعطال خطيرة نتيجة للتراثات المسلحة واحتلال المدارس في المقام الأول من قبل النازحين. و لحقت أضرار بجزء من البنية التعليمية أيضاً خلال التزاع عام ٢٠١١ ، في سبتمبر ٢٠١١ ، وجدت اليونيسيف أن أكثر من ١٥٠ مدرسة تم احتلالها من قبل القوات المسلحة (٣٤ مدرسة في صنعاء أو النازحين (٧٦ مدرسة في عدن و ٤٣ في أبين) .

ولم يكن من الممكن الوصول لبعض المدارس بسبب انعدام الأمن الذي ولده التزاع. وأغلقت بعض المدارس في المناطق المتضررة (ومعظمها في صنعاء وعدن و تعز)، بينما انخفض الحضور بشكل ملحوظ في حالات أخرى. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم، فإن ما يقرب من ١٠٢ مليون من الفتيان والفتيات افتقدوا إلى التعليم النظامي خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ، بما في ذلك ما يقارب ٣٠٠٠٠٠ من الفتىان والفتيات المتضررين بشكل مباشر في المحافظات المتأثرة بالتزاع (مدينة صنعاء وتعز ولحج وأبين وعدين و صعدة) . و من حيث

البنية التحتية، فقد أدت المواجهات المسلحة في العديد من المناطق في اليمن إلى خروج نحو ٨٢٠ مدرسة من الخدمة: حوالي ٥٩٢ مدرسة تضررت كلياً أو جزئياً، وأكثر من ١٠٠ مدرسة تم احتلالها من قبل النازحين، أو مسلحين أو القوات المسلحة ، ونُهبت العديد من المدارس الأخرى . واعتباراً من شهر نوفمبر ٢٠١١ كان حوالي ٩٠٠٠ طفل ما زالوا يفتقرن إلى التعليم بسبب الأضرار التي لحقت مدارسهم ، أو وجود الأسر النازحة فيها أو استمرار انعدام الأمن. و كنتيجة للوضع الأمني ، كانت هناك أيضاً تأخير في تسليم المباني المدرسية والمعدات والمواد.^{٢٢}

أدت الأزمة أيضاً إلى ارتفاع معدلات الغياب بين المعلمين والموظفين الإداريين. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم ، فإن حوالي ١٠ % من العدد الإجمالي للمعلمين كانوا متغبين مؤقتاً عن المدارس ، ونزع حوالي ٣٢٠٠ معلماً من صعدة وأبين إلى المحافظات المجاورة. كما كانت هناك تأخيرات في إنجاز البرامج الأكademie في الجامعات ومعاهد الفنية في المناطق المتضررة^{٢٣}. أصبت القدرة على تقديم التعليم بالوهن بسبب القيود المفروضة على الميزانية نتيجة للأزمة و الوضع المالي العام، مما أدى إلى خفض الميزانيات التشغيلية.

وقد أثرت الأحداث السياسية أيضاً على المدارس الفنية والمهنية. وذكرت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني أن ثمانية معاهد في زنجبار وأبين توقفت عن العمل ستة منها تضررت جزئياً أو كلياً ونُهبت معداتها، واثنين محتلين من قبل النازحين. وأفادت الوزارة أيضاً بارتفاع عدد الطلاب المتسرعين بسبب انعدام الأمن وعدم الاستقرار العام في البلاد.

^{٢٢} وزارة التربية والتعليم "خطة قطاع التعليم في اليمن، إطار النتائج متوسطة الأجل ٢٠١٥-٢٠١٣"
^{٢٣} وزارة التربية والتعليم "خطة قطاع التعليم في اليمن، إطار النتائج متوسطة الأجل ٢٠١٥-٢٠١٣"

سابعاً: الأمن الغذائي في اليمن^٤

١ . الوضع الحالي للأمن الغذائي

يعتمد الأمن الغذائي على ثلاثة عوامل رئيسية هي: توافر، والقدرة على الحصول على والاستفادة من الغذاء . وكشف المسح المحدث لرصد الأمن الغذائي الذي أجراه برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠١٣ أن ٤٣ % من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي بانخفاض ٢% عن الرقم ٤٥% في عام ٢٠١١ . ويزداد آخر مسح في عام ٢٠١٣ ما يلي:^٥

- في عام ٢٠١٣ ، يعاني ٤٠.٥ مليون نسمة بشدة من انعدام الأمن الغذائي، فيما يعاني أكثر من ٦ ملايين بشكل متوسط من انعدام الأمن الغذائي و ١٠٠.٥ مليون يعتبرون آمنين غذائياً.
- تشمل الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي عدم الاستقرار السياسي والتزاعات وانعدام الأمن والفقر المدقع وتقلب أسعار المواد الغذائية وارتفاع تكلفة المعيشة، وارتفاع معدل البطالة.
- أفادت أكثر من نصف الأسر بأنها تعاني من مختلف الصدمات والتدهور في الوضع الاقتصادي وكذلك انخفاض القوة الشرائية في عام ٢٠١٣ .
- على الصعيد الوطني، يعاني ٦٠% من الأسر من عدم توفر ما يكفي من الغذاء في عام ٢٠١٣ .
- تضطر أكثر من ٦٠% من الأسر إلى الاستمرار في استخدام استراتيجيات مدمرة لمواجهة الاستهلاك مثل تناول الأطعمة أقل فائدة وجبات أصغر وعدد أقل من الوجبات يومياً
- أكثر من ربع الأسر في البلاد واصلت شراء جزء من احتياجاتها الغذائية بالدين
- حوالي ٨٠% من الأسر مثقلة بالديون حالياً - بزيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١١ .

وبيّنت دراسة عام ٢٠١١ أن عدد الأسر التي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي تضاعف تقريباً بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ ، حيث ارتفع من ١٢% إلى ٢٢% من السكان بحلول ديسمبر ٢٠١١ . وهذا يعني أن عدداً إضافياً قدره ٢٠.٧ مليون يمني أصبحوا يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي . وقد انخفض مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد الآن إلى ١٧.٩% في عام ٢٠١٣ . ويعاني ما يزيد قليلاً على نصف سكان المناطق الريفية (٥١%) من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بـ ٢٧% في عام ٢٠١٢ في المناطق الحضرية . وتحدّث ثلث الأسر في المناطق الحضرية تقريباً عن أن الوضع الأمني قد أثر في قدرتهم على الحصول على الغذاء.

^٤ معتمد على ما ورد في: برنامج الأغذية العالمي WFP ، "وضع الأمن الغذائي و التغذية في اليمن، المسح الشامل للأمن الغذائي" ، ٢٠١٢

^٥ معتمد على ما ورد في: برنامج الأغذية العالمي WFP ، " المسح المحدث لرصد الأمن الغذائي" ، ٢٠١٣

عند مقارنة انعدام الأمن الغذائي الحاد على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات المختارة (انظر الجدول ٤) تشير بيانات عام ٢٠١١ إلى أن نسبة انعدام الأمن الغذائي الحاد أعلى من المتوسط الوطني في أبين وتعز وحجة وعمران ، في حين تصل إلى نصف المعدل الوطني فقط في عدن. و توجد في حجة وعمران مستويات شديدة لانعدام الأمن الغذائي (٣٠.٧٪ و ٢٥.٩٪ على التوالي) بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ ٢٢٪. وتظهر بيانات ٢٠١٣ تحسناً في حجة في ٢٠.٤٪ وعمران ٢٣.٤٪ بينما تفاقم الوضع في أبين من ١٩.١٪ إلى ٢٧.٧٪.

وقد كان لارتفاع أسعار المواد الغذائية تأثيراً كبيراً على الأسر. و ذكرت حوالي ٩٠٪ من الأسر أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أثر سلباً على قدرتها في الحصول على الغذاء. ووصل معدل التضخم الكلي للغذاء خلال نفس الفترة إلى أكثر من ٢٠٪، مع وجود بعض المواد الغذائية المحددة بأكثر من ضعف سعرها عن العام السابق. و لم تلحأ الأسر عند الاستجابة لذلك بالحد من كمية ونوعية نظامهم الغذائي فحسب، بل قامت بمراسلة الدين عليها أيضاً للقيام بذلك.

وتحت كل من مسوحات عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ لبرنامج الأغذية العالمي أن أكثر الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي هي الأسر الأصغر حجماً، والأسر التي تعولها النساء والأسر غير المتعلمة والأسر المعتمدة على العمال بأجرور في القطاع الزراعي والأسر الأشد فقرًا والأسر المشقة بالدين.

جدول(٤): انتشار انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني و المحافظة*

مجموع عدد انعدام الأمن الغذائي	انعدام الأمن الغذائي			مجموع السكان	المحافظة
	اجمالي	متوسط	شديد		
252,795	49.7	29.7	19.9	508,826	أبين
1,345,118	47.8	25.4	22.4	2,813,950	تعز
174,389	23.4	17.7	5.7	745,792	عدن
957,104	53.3	22.6	30.7	1,795,456	حجـة
453,022	45.9	20.1	25.9	985,929	عمران
10,605,685	44.5	22.3	22.2	23,833,000	الوطـني

* باستثناء محافظتي صعدة و الجوف التي لم يتم مسحها من قبل برنامج الأغذية العالمي بسبب الوضع السياسي المصدر: CFSS ،استناداً لما ورد في بيانات ٢٠١١

هناك عدة أسباب لتدور الأمان الغذائي في اليمن، بما في ذلك الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوضع الأمني الذي يحد من قدرة الناس في الحصول على الغذاء . وتمثلت الأزمات الرئيسية التي واجهها السكان المتضررين في أسعار الغذاء والوقود المرتفعة (٩٠ % من الأسر) وانعدام الأمان والعنف (١٦ % من السكان) .

تأثرت محافظتي أبين في الجنوب و حجة في الشمال بشكل خاص و سيء في أوائل عام ٢٠١٢ ، حيث أجبر ما يقدر بنحو ١٠٠٠٠٠ شخص على مغادرة منازلهم بين فبراير وأبريل عام ٢٠١٢ فقط. كما ذكرت المحافظتان أن القدرة في الحصول على الغذاء تراجعت لدى نسبة ٣٠ % و ٢٨ % من سكانها على التوالي ، نتيجة لانعدام الأمان.

٢ . استراتيجيات المواجهة

كانت هناك أيضاً زيادة هائلة في استخدام استراتيجيات المواجهة التي اعتمدتها الأسر في مواجهة الجوع. كما تضاعف مؤشر استراتيجيات التكيف و قياس شدتها وتواتر سلوكيات التأقلم ذات الصلة بالأغذية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ .

على الصعيد الوطني ، في عام ٢٠١١ أفادت نحو ٥٦ % من الأسر أنه ليس لديها ما يكفي من الغذاء أو المال لشراء الطعام ويرتفع هذا الرقم كثيراً في المناطق الريفية (٥٩.٨ %) عن الأسر في المناطق الحضرية (٤٥.٦ %). تناول أكثر من نصف مجموع الأسر (٤٥٤.٤ %) وجبات أقل، وتناول ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر (٧٢٠.٨ %) مجموعة متنوعة محدودة من الأطعمة ، بينما شهد أكثر من الرابع أو قاتاً اضطروا فيها إلى الذهاب إلى الفراش جائعين في الشهر السابق للمسح. ومع تآكل القوة الشرائية للأسر فإن ما معدله ربع مجموع المواد الغذائية الآن تُشتري بالدين. وينطبق هذا بشكل خاص على الأسر الريفية (٢٨ %)، ولكن في أبين على سبيل المثال ، يتم شراء أكثر من ٤٠ % من المواد الغذائية عن طريق الدين. وقد أدى الاستخدام المتزايد للدين إلى تراكم ديون الأسر فقد وجد مسح عام ٢٠١١ أن ٣٧ % من جميع الأسر عليها ديون متصلة بالغذاء (٤٠ % من الأسر الريفية و ٣٠ % من الأسر في المناطق الحضرية). ازداد عدد السكان الذين لا يمتلكون الطعام أو المال لشراء ما يكفي من الغذاء بشكل طفيف في عام ٢٠١٣ إلى نسبة ٥٨ % .

أشارت معظم الأسر إلى إستراتيجية المواجهة في الأربعة الأصول التالية : التحويلات و ديون الاستهلاك والإنتاج الحيواني و زراعة الكفاف.

ثامناً: عدم وجود أصول سيل المعيشة كمحركات للترا

١ . المياه

اليمن واحدة من أكثر ١٠ دول تعاني من ندرة المياه في العالم، وفي كثير من مناطقها الجبلية انخفضت كمية مياه الشرب المتاحة والمستمدّة عادة من نبع أو بئر إلى أقل من ربع لتر للشخص الواحد في اليوم. يجري استغلال طبقات المياه الجوفية في اليمن (أي مصادر المياه الجوفية) بشكل أوصل مستويات المياه الجوفية إلى الانخفاض بنسبة من ١٠ إلى ٢٠ قدم سنوياً مما يهدّد الزراعة ويترك المدن الكبرى دون مياه كافية صالحة للشرب. يمكن أن تصبح صنعاء أول عاصمة تتضيّع منها المياه في العالم.^{٢٦}

في عام ٢٠٠٢ وضعت قيود على المياه، مما يجعل من الضروري الحصول على تصريح لحفر آبار جديدة أو حق لإصلاح أو تعقيم البئر الموجودة. ولكن الجهود المبذولة لتسجيل الآبار التي كانت قائمة بالفعل باعث بالفشل فالمزارعون شكوا في أن تسجيل الآبار سوف يؤدي في النهاية إلى القياس، وبالتالي إلى فرض رسوم على حقوق المياه بوصفها تستخدك لري مساحة الأرضي المزروعة وبالتالي فإن المزارعين أصحاب الأرض الصغيرة سيكون لهم حقوق أقل.

في عمران ، تم إنشاء لجنة حوض عمران في عام ٢٠٠٨ لإدارة الموارد المائية الشحيحة. وقد غضب القرويون الذي زاد إدراكيهم لضرورة العمل الجماعي لدى اكتشافهم أن أكثر من ١٠٠ بئر جديدة تم حفرها في عام ٢٠٠٩ ، و جميعهم تقريباً من دون تصريح . وزرع وصول وحدة حفر الآبار التوتر بين المزارعين والقرويين. و لحسن الحظ كانت اللجنة قادرة على نزع فتيل أزمة المياه في حوض عمران ، ولكن خطر تجدد التوتر لا يزال قائماً.

مع زيادة زراعة القات زاد الطلب على المياه و أدى بأصحاب الآبار إلى زيادة سعر المياه - في الواقع ، و مضاعفة السعر للمزارعين المحليين الذين قاموا بالاعتراض. و قررت اللجنة أنه لن يتم بيع هذه المياه لحقول القات خارج أراضي الإقليم و تثبيت سعر المياه. و في وقت لاحق عندما حاول أحد مالكي الآبار خرق القاعدة ، قام القرويون بإطلاق بعض رصاصات على إطارات الناقلة ، وهكذا انتهت أعمال لجنة المياه.^{٢٧}. تعتبر آليات المواجهة التقليدية على مستوى المجتمع المحلي مهمة لإدارة الدرجة الأولى من ندرة الماء. ولكن الأهم سيكون الحاجة لتطوير الدرجة الثانية من القدرة على التكيف على مستوى المحافظة و على المستوى الوطني، و التي يتم فيها اتخاذ نهج لمعالجة هذه المشكلة .

^{٢٦} جي Lichtenhaeler، "نزاعات المياه و التعاون في اليمن"، تقرير الشرق الأوسط، ربيع ٢٠١٠

^{٢٧} نفس المصدر

وقد ازداد في الآونة الأخيرة عدد التزاعات على المياه على المستويين المحلي والوطني. على سبيل المثال ، أشار تقرير من صحيفة يمن تايمز أن مواجهات على الوصول إلى الينابيع الطبيعية اندلعت في حي المشنة في محافظة إب، مما أسفر عن مقتل رجليين من العائلات المحلية. ورداً على هذا صرح وزير البيئة أن البلاد بأكملها - وليس إب فقط - تعيش على وقع أزمة للمياه. وقال في معرض تقييمه، أن ذلك قد تسبب في زيادة المعارك كون السكان المحليين يتنافسون لضمان أن لا يحال بينهم وبين الوصول إلى تلك الموارد المتقلصة^{٢٨}.

ومع ذلك، فإن العلاقة بين ندرة المياه والصراع لا يقتصر على هذا التسابق القاتل على مياه الآبار المحلية. إذ أنها تساعد أيضاً تنظيم القاعدة في كسب الشرعية. على سبيل المثال ، يعتبر الماء في مناطق المرتفعات الجنوبية التي تسيطر عليها الآن جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة العملة القوية كون السيطرة على الموارد أولوية رئيسية للقرويين للتعامل مع العنف المحلي والطائفي للسيطرة على مصادر المياه والآبار، وخاصة في المرتفعات. وقال الوزير: "عندما يفرض تنظيم القاعدة السيطرة على هذه المناطق، فإنه يجلب معه بالضرورة ما يشبه السلطة حيث لا يوجد سلطة مركبة قادرة على إيجاد موطئ قدم لها. ويرحب القرويون في كثير من الأحيان بهذه السلطة الجديدة، التي تنصب اهتماماً لها على السيطرة على إمدادات المياه وإدارة التزاعات كبديل إيجابي للفوضى الشاملة والتقلبات. على هذا النحو ، يصبح الماء وسيلة تنظيم القاعدة للحصول على الدعم وتنمية نفوذها بين السكان والقبائل في المرتفعات"^{٢٩}.

٢ . الأرض

يعني مصطلح "الأراضي الصالحة للزراعة" عادةً الأراضي وتوافر المياه، كون الأرضي الزراعية من دون ماء ليست ذات قيمة كبيرة. تشكل الخلافات والتوترات معاً بشأن الأرضي والمياه حوالي ٨٠-٧٥ % من التزاعات في اليمن. لا يتوفّر حالياً أي تسجيل فعال للأراضي يعمل على توفير خدمة وطنية بسلطة كاملة، ولا يوجد نظام رسمي 'تقني' للتسجيل أو سلطة أراضي وطنية تقوم بتنفيذ مسوحات مساحية للأراضي الزراعية. وتعتبر الأرضي المشاع والتي هي عادةً أراضي تستخدم للرعي إلى حد بعيد الشكل الأكثر انتشاراً لحيازة الأرضي. ولها أهمية هائلة في سبل المعيشة في الريف ، على الرغم من كونها من الأرضي الأقل إنتاجية وقيمة لكل وحدة مساحة. ولكون الأرض قضية رئيسية ومثيرة للجدل فإن اليمنيين وبشكل جيد جداً يدركون حقوقهم التقليدية لكن إدراكيهم بحقوقهم الدستورية والقانونية أقل بكثير^{٣٠}.

^{٢٨} يمن تايمز، ١٧ أبريل ٢٠١٣

^{٢٩} جاي اليس، OilPrice.com، ٣ مايو ٢٠١٢

^{٣٠} اتش تومبسون، "حقوق المناجم والأراضي في اليمن"المركز الإنساني الدولي لإزالة الألغام في جنيف، ٢٠١٠.

في المناطق الريفية يتصادم سكان القرى و رجال القبائل بشكل متكرر بسبب الأرض، وعادة على التنافس على الملكية التابعة للميراث، مثل الإدعاءات المتنازع عليها حول ملكية الأرض داخل الأسر، أو على أكثر قطع الأرض الهمشريّة في المنطقة الحدودية القبلية. لأنه إذا تم التخلّي عن هذا العدد الكبير من المدرجات المروية بالأمطار على السفوح العلوية من الجبال ، فإنه يضع ضغطاً هائلاً على المناطق الأكثر إنتاجية من الأرض أدناه. تتراجع قيمة الأراضي الهمشريّة إذا لم تتوفر سطحًا لجمع مياه الأمطار. لكن القدرة على حفر بئر و بعد ذلك رى الأرضي (أساساً لإنتاج القات) قد زاد من قيمتها المحتملة.

تحدث نزاعات الأرضي الريفية أيضاً على الحق في العمل. على سبيل المثال، إذا كانت هناك شركة نفط تعمل على أرض ليست لها أي قيمة زراعية تذكر، واستطاع رجال القبائل أن يؤكّدوا ملكيتهم للأرض، وإن كانت هامشريّة، فسيكون لديهم الحق في توفير السلع والخدمات للشركة العاملة فيها. و لكون شركات النفط تدفع جيداً لسلعها وخدماتها ، فإن رجال القبائل و في كثير من الأحيان يقاتلون بشكل مرير بشأن الحق في العمل على أساس ملكية الأرض^{٣١}.

"حدثت نزاعات الأرضي في المناطق الحضرية في المقام الأول نتيجة للتحضر السريع، و عدم وضوح قليل الأرضي (أي عدم وجود تسجيل رسمي للأرض) و نتيجة للحقائق السياسية الفاسدة، أي " غنائم الحرب ".

في هذا السياق، و خاصة في عدن ولحج وأبين وحضرموت و في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ ، تم الاستيلاء على الأرضي التي سبق أن كانت مملوكة للدولة من قبل المتصرين العسكريين أو وكلائهم التجاريين. وفيما بعد تم تطوير معظم هذه الأرضي و استخدامها لمشاريع تجارية منتجة "^{٣٢}" ، ولكن أصحاب الأرضي الأصليين (ما قبل ١٩٧٢) ما زالوا يدعون حقوق ملكيتهم للأرضي، كما يتضح من سلسلة الدعاوى القضائية رفيعة المستوى التي تم رفعها منذ عام ١٩٩٦^{٣٣}.

٣ . التوظيف

يستحوذ العدد الكبير من السكان الشباب العاطلين عن العمل على أهمية خاصة في اليمن، مما يقرب من ٤٣٪ من جميع اليمنيين هم دون سن ال ١٥ ، والبطالة بين ١٥ و ٢٤ عاماً من العمر ارتفعت إلى ٥٢.٩٪ في عام ٢٠١٢ . و يعتبر عمل المرأة خارج المنزل أقل بكثير من الرجال، على الرغم من أن النساء يلعبن دوراً حاسماً في القطاع غير الرسمي والزراعة ومؤسسات المجتمع المدني. هذه الفئة الكبيرة من السكان الشباب

^{٣١} اتش تومبسون، "حقوق المناجم والأراضي في اليمن"المركز الإنساني الدولي لإزالة الألغام في جنيف، 2010.

^{٣٢} نفس المصدر

^{٣٣} نفس المصدر

و نقص فرص العمل قد تغذى الزراع و عدم الاستقرار من خلال خلق " مجموعة كبيرة من غير المتعلمين الشاعرين بالملل " من الشباب الذين يشعرون بالغربة والاستبعاد ليس فقط من الدولة ولكن أيضاً من الاقتصاد^{٣٤}. والبطالة ، خاصة بين الشباب، كان واحدة من محركات دوافع الانفاضة عام ٢٠١١ في اليمن. إن ما يقرب من ٧٠٪ من سكان اليمن تحت ٢٥ سنة من العمر ، و مع نسبة البطالة العالية جداً والفقر والاغتراب و فقدان الأمل توجد مؤشرات على وضع أكثر تقبلاً.

أدت البطالة والإقصاء السياسي حسبما أشارت التقارير بالعديد من اليمنيين، و لا سيما الشباب، لاعتناق دعوات الموية والانتماء التي تجثم عن المشاركة في الجماعات المسلحة أو المتمردة، وساهمت هذه الديناميكية في إنجاح جهود التجنيد من قبل مجموعة واسعة من الفصائل (وبعضها مسلح) ، والتي لها القدرة على تقديم ليس فقط الشعور بالانتفاء لأعضائها ولكن أيضاً في معظم الحالات ، الدخل والأسلحة^{٣٥}.

٤ . التعليم

تفاقم البطالة و الفقر من خلال نقاط الضعف في نظام التعليم. و تشير الجهات المعنية كذلك إلى أن الطبيعة الأساسية لنظام التعليم - و افتقارها إلى التركيز على مهارات التفكير النقدي - أدى بجزء من السكان لقبول الأيديولوجيات و المسوغات التي تطرحها الجماعات المسلحة دون تحفظ، خاصة القاعدة في جزيرة العرب و أنصار الشريعة^{٣٦}.

٥ . القيود على سبل المعيشة للمرأة

يحدّ القانون اليمني للأحوال الشخصية لعام ١٩٩٢ من الحريات المدنية للمرأة ، و حريتها في التنقل تعتمد على إذن من أزواجهن أو أولياء أمورهن. و هذا يقيد حريتها في تكوين الجمعيات، و قدرتها على الوصول إلى الأسواق لشراء وبيع المنتجات و للوصول إلى البنوك أو القروض، و تسجيل الشركات أو الانخراط في العمل الحر. وبالإضافة إلى ذلك، و بموجب القانون اليمني للميراث، و طبقاً لل تعاليم الدينية، فإن الأرملة ترث ثمن واحد من ممتلكات زوجها بينما ترث الورثة الإناث حوالي نصف ممتلكات الأرضي التي يرثها أشقاءهن الذكور. هذه القوانين تحد من وصول المرأة إلى الأرض، و كثيراً ما تمنع الأرامل والبنات من امتلاك الأرض. و تستمرة هذه القوانين ، على الرغم من أنها تتعارض و بوضوح مع الدستور.

^{٣٤} اس زيك، "تقييم النزاع في الجمهورية اليمنية"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣

^{٣٥} نفس المصدر

^{٣٦} نفس المصدر

في العديد من المناطق القبلية ، و كثيجة لمزيج من التوتر حول الأراضي و هيمنة القانون القبلي (الذي ي العمل بمثابة تفسير لل تعاليم القرآنية أو الشريعة) ، فإن المرأة لا ترث أي أرض على الإطلاق. وكثيراً ما ينقض أقاربهم المباشرين من الرجال في أسرهم على ميراثهن لتوطيد حيازاتهم للأراضي في خط الأنساب مباشرة. و يتم إعطاء الورثة الإناث تعويضاً بدلاً من الأرض. و كون نظم كسب المعيشة التقليدية تتعرض لضغوط متزايدة بسبب عدة عوامل بما فيها الأرضي و توترات إمدادات المياه ، تصبح المرأة مهمشة على نحو متزايد.^{٣٧}

^{٣٧} اتش تومبسون، "حقوق المناجم والأراضي في اليمن"المركز الإنساني الدولي لإزالة الألغام في جنيف" 2010 ،

تاسعاً: النتائج الرئيسية للتقدير الذي أجرته الوكالات الدولية في المحافظات الخمس المختارة
يقيم هذا القسم تأثير الزراع على المحافظات الشمالية والجنوبية الأكثر حاجة في اليمن، مع التركيز بوجه خاص على ظروف معيشة النازحين .

أ. المحافظات الجنوبية : تعز وأبين وعدن

١ . أثر الزراع على محافظة أبين

تعبر أبين واحدة من أكثر المحافظات اليمنية فقرًا وحاجة، بمعدل فقر وصل إلى ٤٥.٦% في عام ٢٠٠٦ .
ويتفشى انعدام الأمن الغذائي والجوع ونقص فرص الحصول على المياه والخدمات الأساسية الأخرى على نحو واسع النطاق. فيما ترتفع معدلات الأممية بين النساء الريفيات للغاية (أكثر من ٧٤ %). وتصل معدلات الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي إلى ٢٦% للفتيات و ٤٩% للبنين. وقد انخفضت هذه المعدلات بدرجة أكبر إلى ٦% للإناث و ١٤% للذكور للتعليم العالي ما يسهم وبصورة مباشرة في انعدام الفرص وعدم الاستقرار و انعدام الأمن الغذائي للأسر .^{٣٨}

وقد أثّر الزراع في أبين أساساً على المراكز الحضرية، حيث دمرت الأسواق وأوقفت مؤسسات القطاع الخاص عملياتها، وأدت المواجهات المسلحة العنيفة إلى تدمير البنية التحتية العامة و تدمير المباني ، لا سيما في عاصمة المحافظة وأكبر مدنه زنجبار ما تسبب في قطع المياه والكهرباء عن المدينة.

خسرت المشروعات الصغيرة والأصغر والتي كانت تنمو بسرعة قبل الزراع والتي فقدت الكثير من فرص العمل أيضاً ممتلكاتها وأدواتها الإنتاجية. وأدت الأزمات إلى الإفلاس وارتفاع معدل التخلف عن السداد من قبل أولئك الذين لا يستطيعون سداد القروض المستحقة عليهم لمؤسسات التمويل المصغر. ووفقاً لشبكة التمويل المصغر في اليمن، قفز معدل التخلف عن السداد في قروض التمويل المصغر إلى ٨٨% .^{٣٩}

وأجري تقييم سريع من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى في أبين يومي ٩-٨ يونيو ٢٠١٢ ، وذلك بهدف تحديد وتقييم الاحتياجات التي ظهرت منذ اندلاع و انتهاء العمليات العسكرية في أبين . ركز التقييم على :

- الأمن الغذائي و سبل المعيشة
- توافر الخدمات الصحية في أبين

^{٣٨} الوكالة الأمريكية للتنمية USAID / منظمة فور اول For All Foundation ، "برنامج فرص سبل المعيشة للشباب في أبين، التقرير النهائي للمشروع" ، مارس ٢٠١٢ .

^{٣٩} البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "التقييم السريع لاحتياجات لإعادة الإعمار المبكر للسكان النازحين و المجتمعات المضيفة في عدن" ، مارس ٢٠١٢ .

^{٤٠} مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ، "تقرير التقييم في أبين" ، ٩-٨ يوليو ٢٠١٢ .

- تحديد احتياجات المياه والصرف الصحي
- تقييم أثر التراع على تحركات السكان (الحماية)
- تقييم أثر الحرب الحالية والاشتباكات السابقة على قدرة الشارع وكيف تؤثر على القضايا ذات الصلة؛ و
- المأوى و المواد غير الغذائية.

كشفت نتائج التقييم أن التراع في أبين كان له تأثير خطير على حياة و سبل معيشة السكان. وكانت أخطر ثلاث مشاكل كما حددتها أهم مصادر المعلومات هي الماء والغذاء والرعاية الصحية ، مع تضرر جميع الفئات على حد سواء. وُسُبِّت معظم العوامل المساهمة في المشكلة والتي وصفت بأنها 'حساسة' إلى التوافر، تليها محدودية الموارد الاقتصادية ، والقيود المادية / اللوجستية و القيود الأمنية.

أثرت الزيادة في أسعار السلع الأساسية و انعدام فرص العمل وبشدة على النازحين داخلياً و المجتمعات المضيفة على حد سواء. وقد لوحظ أن ٧٧٪ من المصادر الرئيسية للمعلومات تعتبر الدخل أو سبل المعيشة مشكلة خطيرة. وذكرت أكثر من ٨٠٪ من المجتمعات المحلية التي تم تقييمها أن الغذاء يمثل مشكلة خطيرة. واعتبرت الرعاية الصحية و المياه والصرف الصحي أيضاً مشاكل خطيرة في المجتمعات.

تم إجراء تقييم آخر من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أبين في شهر أغسطس ٢٠١٢ تقييم سريع وأولي للاحتياجات المتعددة المجموعة / القطاعية (MIRA)، وحددت المشاكل الرئيسية التي تواجهها بأنها تتمثل في نقص المياه والصرف الصحي ونقص المراكز الصحية و انتهاكات حقوق الإنسان وتدمير المنازل و الافتقار إلى الوسائل الاقتصادية كون العديد منهم قد خسر مصادر الدخل .

و يبدو أن السكان غير النازحين في أبين هم المجموعة الأكثر حاجة وفقاً لتقييم المفوضية. وقد قاموا بإنفاق مدخراهم ، و بيع ممتلكاتهم و استئراف آليات المواجهة^٤.

وبإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية الدولية للمناطق المتضررة من التراع في أبين، قامت برامج أخرى ببناء قدرات المنظمات الشبابية ودعم الأنشطة المدرة للدخل للشباب. و قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / برنامج فرص سبل المعيشة للشباب في أبين التابع لمنظمة For All مؤخراً بتنفيذ مشروععا لتمكين الشباب (الشباب و الشابات) من خالل بناء قدراتهم و الحصول على الفرص التي من شأنها تحسين نوعية الحياة لهذه الفئة المستهدفة من خالل تعزيز

^٤ مفوضية شؤون اللاجئين، 'تقييماً سريعاً وأولياً للاحتياجات المتعددة المجموعة / القطاعية (MIRA)'، في أبين، أغسطس ٢٠١٢.

منظمات الشباب ومنح المشاريع المدروة للدخل^{٤٢}. استهدف المشروع سبع منظمات للمجتمع المدني و١٤ من الشباب (ذكورا وإناثا).

أجريت أنشطة مختلفة لبناء القدرات و التدريب مع منظمات الشباب المستهدفة حول كيفية إدارة وتنمية مشاريعهم. وقد أنتج هذا المشروع مجموعة من أنشطة خلق فرص العمل و المدروة للدخل المنشأة والعاملة، حيث أنها استهدفت الشباب المشاركون في هذه الأنشطة وتحسين قدرات منظمات الشباب المستهدفة.

٢ . النازحون داخلياً والمناطق المتضررة من التزاع في أبين

أدى التزاعسلح في أبين إلى نزوح السكان إلى مناطق أخرى من المحافظة. و تم استهداف اثنين من المناطق المتضررة من التزاع في محافظة أبين (مودية و لودر) لإجراء تقييم من قبل الإغاثة الإسلامية (IRC) في يونيو ٢٠١٢، وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت استهداف الصحة المتكاملة (بما في ذلك التغذية والصحة الإنجابية) والنظافة و المياه والصرف الصحي في مودية أو لودر أو كلاهما من قبل البرنامج سوف يكون ملائماً و ضرورياً. و اهتم التقييم أيضاً بالكيفية التي يمكن أن تصمم بها البرامج لتناسب مع الأولويات والاحتياجات المحددة و ثقافة السكان المتضررين^{٤٣}.

وتعتبر منطقة مودية بكمالها متضررة من التزاع بسبب الصراع الدائر بين القاعدة في جزيرة العرب وحكومة اليمنية. و منذ منتصف يونيو ٢٠١٢ تستضيف مودية أكثر من ٣٠٠٠ نازح فروا من القتال في مناطق زنجبار و خنفر و لودر. و يعيش معظم النازحين مع عائلات مضيفة أو في مساكن مؤجرة. وقد نزح أكثر من ٥٥٠٠ نازح إلى لودر ويعيش معظمهم في مناطق جاهين، و ماحل و سورا. و يعيش هؤلاء النازحين في الغالب مع عائلات مضيفة أو مساكن مؤجرة ، في حين بلأ ما يقرب من ٧٠٠ منهم إلى المدارس.

كشفت نتائج التقييم أن النازحين والمجتمعات المضيفة تعاني من نفس المشاكل باستثناء السكن لغير النازحين. حيث الغذاء والماء والرعاية الصحية هي أهم الاحتياجات.

وذكر غالبية المستطلعين (٥٧ %) أنه لا يوجد هناك أي نوع من الخدمات الطبية الحكومية القرية و أن الناس في المجتمع يحتاجون للسفر لمسافة ٢٠ كم للوصول إلى طبيب خاص. و بسبب التزاع الأخير في أبين، يوجد عدد قليل من الوحدات الصحية الأساسية الجاهزة للعمل. و مستشفيات المنطقة جاهزة للعمل –

^{٤٢} الوكالة الأمريكية للتنمية USAID / منظمة فور اول For All Foundation ، "برنامج فرص سبل المعيشة للشباب في أبين، التقرير النهائي للمشروع" ، مارس ٢٠١٢.

^{٤٣} لجنة الإنقاذ الدولي ، محافظة أبين، اليمن (منطقتي مودية و لودر)، يونيو ٢٠١٢

ولكنها تعانى من انخفاض حاد في القدرات نتيجة نقص الإمدادات والأدوية والنهب والأضرار التي لحقت بالمعدات وخسارة الأطباء الذين فروا من المنطقة خلال الاضطرابات.

تحتفل حالة البنية التحتية للصرف الصحي من قرية إلى قرية ، ولكنها تعتبر متدينة للغاية بشكل عام، نظراً لأن ٤٥٪ من السكان في أبين يعتمدون على المياه المنقولة بالشاحنات لتلبية إمدادات المياه الخاصة بهم ، و ٥١٪ يعتمدون على المصادر غير المحمية. ٢٨٪ فقط من السكان توفر لديهم المراحيض المترقبة ، وأكثر من ٥٠٪ من السكان يتبرزون في العراء. وقد تبين أنه في مناطق لودر و مودية، تشمل مصادر المياه المياه المنقولة بالأنابيب والآبار المفتوحة و المياه المنقولة بالشاحنات . وذكر ثلثا (٦٧٪) أفراد العينة بأنهم دفعوا مالاً لقاء الحصول على المياه ، سواء كان يجب عليهم شرائها أم لا.

٣. النازحون والضغط على المجتمعات المضيفة في عدن

أدت التزاعات إلى نزوح ما يقرب من ٣٩٥٠٠٠ شخصاً (٣٧٠٠٠ أسرة) في أبين ، استضافتهم أساساً محافظة عدن ولحج، وإلى تضرر سبل معيشة ٢١٠٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠ شخصاً آخرين (٣٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ أسرة)^٤ . لم يكن للنزاع في أبين تأثير على المجتمعات المحلية المتضررة من التزاع فقط ولكن على المنطقة الجنوبيّة ككل. ويعتبر التأثير على المجتمعات المضيفة كبيراً، فقد وضعت أزمة التزوح المزيد من الضغوط على البنية التحتية والخدمات في عدن، بما في ذلك خدمات التعليم والصرف الصحي والكهرباء والمياه والصحة، وساهمت عدة عوامل في حدوث توتر بين النازحين والمجتمعات المضيفة، أبرزها:

- تم تقديم المساعدة للنازحين ولكن ليس للأحياء المحلية الفقيرة
- تنافس النازحون على فرص العمل الشحيحة مع المجتمعات المحلية المضيفة؟
- النازحون من المناطق الريفية لديهم جذور و قيم اجتماعية مختلفة عن المجتمعات المضيفة الحضرية؟
- قام بعض النازحين باحتلال بعض المدارس ، وبالتالي تعكير صفو النظام التعليمي للطلاب عدن.
- ضغط النازحون على الخدمات العامة المحدودة ، مما يؤثر على توفر الخدمات للسكان في عدن.

قامت اليونيسيف ومنظمة أوكسفام بعمل تقييم للاحتياجات المشتركة للنازحين من أبين في عدن في يونيو ٢٠١١^٥ لتقييم الوضع الإنساني، وتحديد الثغرات و تحديد الحاجة للتدخل و يشير التقييم إلى أن الأسر تعتمد حسراً على المساعدات الإنسانية، كون النازحين لا يقومون بأية أنشطة لكسب الدخل. و أفاد النازحون بأن نقص الغذاء يعد أولوية كبيرة. ويحصل معظم السكان النازحين في عدن من المقيمين في المدارس على الخدمات الصحية، في حين أفادت ٣٩٪ من الأسر التي قمت مقابلتها بعدم قدرتها على

^٤ الفريق القطري الإنساني في اليمن، أبين و الجنوب، "الخطة الإنسانية و استجابة إعادة الاعمار المبكر"، أغسطس ٢٠١٢

^٥ يونيسيف و أوكسفام بريطانيا، "اليمن، تقييم الاحتياجات المشتركة"، عدن، ١٧-٩ يونيو ٢٠١١

الوصول إلى المرافق الصحية ، إذ قال البعض أن مرد ذلك إلى عدم توفر المال للنقل للوصول إلى أقرب منشأة. وتدور وضع النظافة العامة ، إذ لوحظ أن ٦٧٪ من المنازل التي شملتها الدراسة قذرة ومكتظة، كما أن عدم وجود مراقب صحية كافية وأدوات تنظيف ساهم في ذلك الوضع. تم ربط جميع المدارس التي شملها التقييم بشبكة مياه المدينة^{٤٦}.

وأكَد تقييم احتياجات إعادة الاعمار المبكر السريع للنازحين والمجتمعات المضيفة في عدن الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مارس ٢٠١٢ على أربعة مجالات: سبل المعيشة و إبقاء الحياة الاقتصادية ، و القطاع الاجتماعي ، والتماسك الاجتماعي والقضايا المشتركة بين القطاعات. و أظهرت نتائج التقييم أن سبل المعيشة للسكان و قدرات البقاء على الحياة الاقتصادية تأثرت أساساً بفقدان الدخل من الزراعة والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الاقتصادية وفقدان الأصول الإنتاجية والأدوات^{٤٧}.

لم تفقد هذه الأسر النازحة الدخل من الزراعة و قدرتها على الوصول إلى مزارعها بسبب خطر الألغام والذخائر غير المتفجرة فحسب ولكنها فقدت أيضاً وسيلة رزقها المتمثلة في المحاصيل الزراعية و الماشية التي كانت تمتلكها أو التي تركتها وراءها. و كان هناك عدد كبير من النازحين قبل الأزمة يجنون الدخل من الزراعة بدءاً بالموز و البابايا إلى القطن والفول السوداني والثروة الحيوانية و الدواجن للاستهلاك الذاتي. ولكون مهارات أولئك النازحين متمركزة أساساً في القطاع الزراعي كان من الصعب للغاية بالنسبة لهم للعثور على عمل في مدينة مثل عدن، فيما توفرت للنازحين ذوي المهارات القادمين من المناطق الحضرية المزيد من الفرص للعثور على عمل في عدن، خاصة كعمال عاديين.

وكان الهم المشترك بين النازحين هو استمرار الحاجة إلى الغذاء و الدعم الغذائي و التي تشمل كلا من النازحين و المجتمعات المضيفة. و عدم كفاية السلة الغذائية، كون النازحين الذين يعيشون مع المجتمعات المضيفة يقتسمون حصصهم مع المجتمعات المضيفة، خصوصاً إذا كانت الأسرة المضيفة تعيش على دخل محدود و تعاني من نقص التغذية.

حدَّد تقييم آخر أجراه الفريق القطري الإنساني في اليمن في أغسطس ٢٠١٢ المعوقات الرئيسية التالية التي يواجهها النازحون:^{٤٨}

- عدم وجود المياه والصرف الصحي
- عدم وجود المراكز الصحية / الوحدات أو الخدمات و الموظفين
- انتهاكات حقوق الإنسان / تعنيف الأطفال

^{٤٦} يونيسيف و أوكسفام ببريطانيا، "اليمن، تقييم الاحتياجات المشتركة"، عدن، ١٧-٩ يونيو ٢٠١١.

^{٤٧} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التقييم السريع لاحتياجات إعادة الاعمار للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة في عدن"، مارس ٢٠١٢.

^{٤٨} الفريق القطري الإنساني في اليمن، أبين و الجنوب، "الخطة الإنسانية و استجابة إعادة الاعمار المبكر"، أغسطس ٢٠١٢

- عدم وجود الوسائل الاقتصادية ، كون الكثير من السكان فقدوا مصدر رزقهم / مصدر للدخل
- تدمير المنازل.

تأثير توافر الخدمات الاجتماعية ، خاصة خدمات الرعاية الصحية، حيث لم يتمكن النازحون من الوصول إلى الخدمات المناسبة. وحالت الصعوبات التي تواجه النازحين في الجنوب في إيجاد فرص العمل وسبل المعيشة دون الاعتماد على الذات والإندماج محلياً، وأدى إلى الاعتماد أكثر على المساعدات الإنسانية. ومن التداعيات والمضاعفات الرئيسية فيما يتعلق بمساعدة النازحين حقيقة أن ٩٠٪ منهم لا يعيشون في مخيمات، فحوالي ١٩٥٦٠ نازح يقيمون في حوالي ٧٤ مدرسة في عدن وذلك اعتباراً من يونيو ٢٠١٢.^{٤٩}

٤ . العائدون إلى أبين

عاد معظم النازحين إلى منازلهم عندما بدأ الوضع الأمني في التحسن في أبين في يوليو ٢٠١٢. وتشير التقديرات إلى أن ١٤٣٠١٨٧ نازحاً (٣١٠٠ أسرة) قد عادت من ٢٨ فبراير ٢٠١٣ ، منها ٥٠٠٨٪ من النساء. وعاد معظم النازحين إلى منطقتين رئيسيتين: خنفر (٥٨٪ من إجمالي العائدين) و زنجبار (٣٠٪). وكانت هاتان المنطقتان في الواقع الأكثر تضرراً بالنزاع .

بدأت الإغاثة الإسلامية بتنفيذ مشروع لمدة ثلاثة سنوات لدعم سبل المعيشة والشباب في أبين مع التركيز على المناطق التي تأثر فيها الشباب بتنظيم القاعدة و التي تحتوي على نسبة عالية من العائدين. و من المعايير الأخرى لاختيار المناطق هو وجود مراكز للتدريب المهني، كما تهدف المنظمة إلى دعم الشباب لاكتساب مهارات تقنية جديدة أو لرفع مستوى المهارات الموجودة. وقد بدأت الإغاثة الإسلامية أيضاً للتو مشروع لمدة ثلاثة سنوات في الحديدة ولحج مع التركيز على التغذية بتمويل من وزارة التنمية الدولية البريطانية بـ ٣٠.٢ مليون دولار أمريكي.^{٥٠}

٥ . أثر الزراع على محافظة تعز

أجرى المنتدى الإنساني تقييمًا سريعاً للاحتياجات في تعز في ديسمبر ٢٠١١^{٥١} و تم تدريب ما مجموعه ١٧ منظمة غير حكومية محلية لإجراء التقييم في أربع مواقع من المدينة حيث تضرر السكان بشكل كبير من الزراع . وقد أجريت مقابلات مع عينة من ١٠٠ أسرة. و غطى التقييم المناطق الأربع الأكثر تضرراً من

^{٤٩} لجنة الإنقاذ الدولي، "تقرير تقييمي لوضع المرفق الصحي: مدينة عدن، اليمن" (يونيو ٢٠١٢)
^{٥٠} مفوضية شئون اللاجئين، "ورقة حقيقة اليمن"، مارس ٢٠١٣ ، و البيانات مقدمة من مفوضية شئون اللاجئين
^{٥١} مقابلة مع الإغاثة الدولية، ١٥ أبريل ٢٠١٣
^{٥٢} المنتدى الإنساني، "التقييم السريع للاحتياجات في تعز"، ديسمبر ٢٠١١

الزراع ، وهي: المظفر والتعزية والقاهرة وصلاح. و ركز التقييم على أوضاع الأسر خاصة من حيث المأوى ، والحصول على المياه ، ومصادر الدخل والبنية التحتية. وكانت النتائج الرئيسية للتقييم كما يلي:

- ٦١٪ من الأسر المتضررة تعولها النساء و ٤٪ منها يعولها قصرّ
- عشر ٤٨٪ من الأسر المتضررة على مأوى مع الأقارب ، و يعيش ٣٧٪ منهم في منزل مدمرة جزئياً
- ترتبط ٣٨٪ من الأسر بنظام المياه المنقوله بالأنايبيب و التي بالكلاد تعمل في حين ذكر ٥٣٪ أن المياه موحلة و ذات نوعية رديئة
- أوردت ٤٨٪ من الأسر مشاكل صحية ذات صلة بالمياه.
- ١٧٪ من أصل ٢٠ مدرسة كانت متضررة جزئياً (١٠) أو بشدة (٧) من القتال . بالإضافة إلى ذلك، تم احتلال بعض المدارس من قبل الجماعات المسلحة. و تحتاج المدارس التي تعرضت للحرق أو النهب لاستبدال الأثاث والمواد التعليمية.

كشف التقييم عن أن السكان المتضررين كانوا يعتمدون إلى حد كبير في مصادر دخلهم على العمالة الماهرة وغير الماهرة اليومية. وعلى الرغم من الزراعة لا تشكل نشاطاً رئيسياً في المنطقة الحضرية في تعز ، إلا أن ٢٩٪ من المستجيبين أشاروا إلى أن الأزمة قد أثرت سلباً على إنتاج محاصيلهم (سعر وقود المضخات ، ونقص المياه) .

ب. المحافظات الشمالية : صعدة وحجة وعمران

١. أثر الصراع على محافظة حجة

ظروف المعيشة في حجة

كشف التحليل الاقتصادي الأسري السريع الذي أجرته منظمة أوكسفام في منطقتي حرض و حيران في محافظة حجة في عام ٢٠١٢ عن أن أنشطة كسب الرزق الرئيسية في المناطق الريفية التي تم تقييمها هي : الإنتاج الزراعي وتربية الماشية وتجارة التهريب/غير الشرعي والعمالة الزراعية و العمالة المؤقتة. و فرص العمل في الزراعة تكون متوفرة أساساً خلال مواسم الزراعة و الحصاد.^{٥٣}

الحصول الرئيسي هو الذرة الرفيعة و التي توفر كلاً من الغذاء والأعلاف ، ولكن المحاصيل النقدية ، والسمسم بصفة خاصة، لم تعد تزرع نظراً لارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية. و لذلك فإن المزارع الصغيرة تجد صعوبة في التنافس والبقاء مربحة.

^{٥٣} أوكسفام، "التحليل الاقتصادي السريع للأسرة"، منطقتي حرض و حيران، محافظة حجة، أغسطس ٢٠١٢.

تشكل الماشية والأبقار على وجه الخصوص مصدراً هاماً للغذاء والدخل ، بينما تستخدم الحمير من قبل جميع الأسر كوسيلة من وسائل النقل. وتستخدم الأغنام والماعز في المقام الأول كـ "مدخرات" يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد. وتشكل الماعز والأبقار أيضاً مصدراً رئيسياً للحليب والربدة للأسر.

حصول المرأة على الغذاء والدخل

بشكل عام، تسيطر النساء على نحو محدود على الموارد المالية للأسر. و معظم النساء تحصل على الغذاء والدخل والقروض بشكل كامل تقريباً من خلال الرجال، و نادراً ما تشارك في العمل المدفوع الأجر، بالرغم من أن النساء من الأسر الفقيرة قد ينخرطن في العمل الزراعي، وجمع الحطب للبيع. في بعض الحالات ، تصنع النساء الملابس و تبيعها. وتجدر الإشارة إلى أن أزمة ٢٠١١ كانت لها تأثير على تغيير دور المرأة في صنع القرار المالي .

العقبات الرئيسية التي تؤثر على سبل المعيشة والأمن الغذائي

كانت العقبات الرئيسية التي تؤثر على مناطق محافظة حجة هي تحصين الحدود السعودية اليمنية ، و الانكماس الاقتصادي وارتفاع الأسعار. وقد قللت العقبات الأولىتان من فرص كسب الرزق، وأدت الثالثة إلى تخفيض القوة الشرائية. وعمل تدفق النازحين من صعدة بالفعل على توسيع الموارد المحدودة، ولكنه ليس العقبة الرئيسية.

كان للعقبات الآثار التالية :

- نضوب الأصول / فقدان سبل المعيشة: تم تخفيض المساحة المزروعة في حجة بسبب ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية (الوقود) . بالنسبة للأسر الفقيرة / الفقيرة جداً فإن هذا يعني خفض الحصول على فرص العمل والدخل. وقد عمدت العديد من الأسر إلى بيع أصول الأرضي والثروة الحيوانية لتلبية احتياجات الاستهلاك اليومية .
- الاعتماد على استراتيجيات مواجهة لا يمكن الوثوق بها أو قد تكون مهينة أو خطيرة: احتاجت الأسر من جميع الطبقات تقريباً إلى تنويع مصادر دخلها ، كما انخفضت الإنتاجية الزراعية وأصبح من الصعب السفر عبر الحدود إلى المملكة العربية السعودية .
- خفض نسبة الاستهلاك من حيث انخفاض الجودة والتنوع والكمية: تعمل الأسر الفقيرة والفقيرة جداً الآن على شراء غالبية طعامها بدلاً من زراعته.
- الآثار الاجتماعية للأزمة: كان الرجال الأكثر تضرراً من جراء الأزمة. إذ يتوجب عليهم الحصول على وظائف متعددة أو مهينة لقاء أجور زهيدة. و تقلق المرأة بشأن عدم وجود ما يكفي من الغذاء للأسرة و الحاجة

إلى إعداد وجبات الطعام بالقليل منه. بات التسرب من المدارس شائعاً، إذ يشعر الأولاد الأكبر سنًا بنفس المسؤولية عن إعالة ورعاية الأسرة كما يفعل الرجال. والأطفال، وبالتالي، يتسربون من المدرسة إذا كانت لديهم فرصة لكسب المال. فهم يقومون بجمع الحطب، وبيع السواكاك أو الماء، فيما يقوم الأولاد الأكبر سنًا بتهرير القات، والفتيات برعى قطيع الماعز والأغنام.

استراتيجيات المواجهة

استخدمت الأسر ما يلي من استراتيجيات للمواجهة : الشراء بالدين من أجل تحسين القدرة الشرائية والعمل الحر وتنوع مصادر الدخل كدخل إضافي : بيع الحطب هي الإستراتيجية النموذجية ملء الفجوات في الدخل وتغريب القات ، و استخدام المدخرات . أما الأسر الميسورة فهم قادرؤن على الاستفادة من التهريب و تجارة الحدود .

في حين ظلت بعض الأسر تصنف باعتبارها "فقيرة" على الدوام، وهي التي لا تمتلك أراضي، إلا أنه منذ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دخل عدد متزايد ضمن فئة "الفقراء والمعدمين" ، كونها جلأت لبيع ممتلكاتها الإنتاجية، ولا يمكنها إيجاد وسائل بديلة لتوليد الدخل غير ذلك.

٢ . الظروف المعيشية للنازحين في محافظات حجة وعمران و صعدة

يوجد حوالي ٣٠٠٠٠٠ نازح في الشمال، أساساً في حجة وعمران و صعدة. و يتركز اللاجئون في حجة، و الذين هم في الأصل من صعدة، في منطقة حرض ، خاصة في المخيمات (١١٠.٦٥٣) نازحاً منهم ١٦٠.٣٨٤ نازحاً في الأصل من حجة، وذلك اعتباراً من ١ مارس ٢٠١٣). عاد ٣٣٠.٣١٩ منهم فقط إلى ديارهم ، في حين لا يزال ٣٢٢.٤٤٤ نازحاً- ثلثهم في حجة ، و ثلثهم الآخر في صعدة^٤.

أجرت منظمة كير الدولية تقييماً سريعاً مشتركاً للمحافظات الشمالية في اليمن في أكتوبر ٢٠١١، غطت به الجوف وعمران وحجة و صنعاء و صعدة. وكان الغرض من هذا التقييم تحليل الاحتياجات الإنسانية والاستجابة في المحافظات الشمالية الخمس المتضررة من الزاع بين الحوثيين والحكومة حيث تأثر ما يقارب ١ مليون نسمة، و اضطر ٣٢٠٠٠٠ نازحاً إلى الهجرة القسرية إلى المحافظات المجاورة. و تشكل النساء والأطفال نحو ٨٠ % من المتضررين. وبالإضافة إلى نزوح أعداد كبيرة من الناس، كانت هناك اضطرابات شديدة في الخدمات الأساسية و تدمير للبنية التحتية المدنية^٥.

^٤ مفوضية شئون اللاجئين، "ورقة حقيقة اليمن" ، مارس ٢٠١٣ .

^٥ منظمة كير الدولية، "التقييم السريع المشترك للمحافظات الشمالية في اليمن ، أكتوبر ٢٠١١".

غطى التقييم الحالات التالية: سبل المعيشة والأمن الغذائي و المياه والصرف الصحي والتعليم والحماية ضد مختلف أشكال العنف. وكان قطاع سبل المعيشة قد تضرر بشدة من جراء فقدان الدخل وفرص العمل، وزيادة انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار المواد الغذائية، و خفض القوة الشرائية. و كما هو مبين أعلاه ، على العمال المهرة في المناطق الحضرية بوجه خاص من زيادة أسعار الوقود و نقص الكهرباء، كما أنهم فقدوا وظائفهم. وواجهت الأسر صعوبات جديدة في دفع تكاليف الخدمات الأساسية (الغذاء والماء والمأوى والصحة والتعليم) وذلك بسبب عدم وجود النقد و فرص العمل، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بسبل المعيشة والبنية التحتية والممتلكات الاقتصادية.

كشفت نتائج تحديد سمات النازحين الذي أجراه المجلس الدنمركي لللاجئين (DRC) والمفوضية في ديسمبر عام ٢٠١٠ و مرة أخرى في النصف الثاني من عام ٢٠١١ عن أن النازحين يواجهون عقبة رئيسية في الحصول على العمل و سبل المعيشة، ما حال دون اندماجهم محلياً واعتمادهم على الذات. على الرغم من أن النازحين يرغبون في العودة إلى ديارهم، إلا أن الافتقار إلى سبل المعيشة وتعطيل أنشطتهم المعتمدة بسبب الصراع في مواطنهم الأصلي كانت العقبات الرئيسية التي منعت العديد من النازحين من العودة^٦. قبل الترحح كان المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للأشخاص النازحين هو زراعة المحاصيل (٤٣.٨٪)، و الثروة الحيوانية (١٢.٧٪).

تردد النازحون في العودة إلى صعدة بسبب عدم وجود فرص عمل و كسب معيشة، والتي تعطلت بسبب تدمير الأراضي الزراعية وفقدان الماشي والأصول الاقتصادية الأخرى، كما أن زيادة اعتمادهم على المساعدات الإنسانية هو سبب آخر لتردد़هم في العودة إلى ديارهم.

استراتيجيات المواجهة

استخدمت الأسر استراتيجيات مواجهة سلبية عندما واجهت نقصاً في الدخل وفرص العمل. واحتاجت الأسر إلى بيع أصولها، واقتراض المال، واعتماد على عمالة الأطفال لكسب بعض الدخل ، وتقليل كمية ونوعية الغذاء الذي يستهلكونه. وأدى الضغط الاقتصادي، في بعض المناطق، كما هو الحال في حجة، حالات الاتجار بالأشخاص و التهريب.

عاشرًا: الاستنتاجات والتوصيات

^٦ المجلس الدنمركي لللاجئين / مفوضية شؤون اللاجئين، "تحديد لسمات النازحين في اليمن و مراقبة الحماية" ، ٢٠١١،

شكلت هذه المراجعة النظرية الأساس لمبادرة أوسع نطاقاً لتقدير سبل المعيشة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تصب النتائج التي تم التوصل إليها، إلى جانب العمل الذي تقوم به الوكالات الدولية الأخرى، في تصميم أدوات التقييم وإطار أوسع للتقدير.

وأبرزت المراجعة النظرية أن معظم الأعمال التي اضطاعت لها الوكالات الدولية تركز على المساعدات الإنسانية التي تغطي، بالإضافة إلى سبل المعيشة، عدة مجالات بما فيها الصحة والنظافة والصرف الصحي، والتغذية، والمياه وحقوق الإنسان (انظر الملحق : ملخص عمليات الوكالات الدولية في اليمن). و المشاريع التي تتوجه بشكل أكبر نحو التنمية المتوسطة و الطويلة الأمد التي يتم تنفيذها من قبل عدد قليل من المنظمات، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (التنمية الزراعية)، الوكالة الأمريكية للتنمية (بناء القدرات وتوليد الدخل للشباب) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تمكين الشباب و توليد الدخل)^٧.

واستناداً إلى ما ورد في المراجعة النظرية والمشاورات بين المنظمات الدولية، تم اختيار المناطق التالية لعمل تقييم ميداني لاحتياجات سبل المعيشة و المسوحات الأسرية وما إلى ذلك. و المعايير الرئيسية لاختيار المناطق تشمل الآثار المترتبة على الزراعة واحتياج المناطق و معدل الفقر.

أبين	تعز	عمان	صعدة	حججة
الحفذ	المعافر	القفلة	الظاهر	عيس
حنفر	القاهرة	حرف سفيان	هيدان	كوشار
لودر	شرعب الرونة	ريضة	رازية	مسطبة
زنجبار	شرعب السلام	حبر زليمة	سقين	واشحح

وبناء على هذه النتائج، فإن الاستنتاجات الرئيسية التي يمكن استخلاصها من المراجعة النظرية هي أن هناك حاجة لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الوكالات الأخرى التي تدعم الحكومة بإجراء تقييم شامل لسبل المعيشة على المستوى الميداني ، وتعاون وثيق مع أعضاء فريق عمل سبل المعيشة المستدامة وخلق فرص العمل و فريق سبل المعيشة العامل ضمن نظام الجموعات الإنسانية، ملء الثغرات في المعلومات التي حددها هذه المراجعة النظرية. و ذلك مهم أيضاً لمواصلة البناء على نتائج عمليات تقييم سبل المعيشة التي يجري تنفيذها من قبل مختلف منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة القطرية الأخرى مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان و برنامج الأغذية العالمي، فضلاً عن تعداد و رصد النتائج CFSS . وبشكل أكثر تحديداً، تؤكد المراجعة النظرية على الحاجة إلى:

^٧ مشروع تمكين الشباب في اليمن:

<http://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/ourwork/povertyreduction/successstories/helping-young-yemenis-fight-unemployment/>

- التعرف أكثر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية و سلاسل القيمة ذات الإمكانيات الكبيرة لخلق فرص العمل، ولاسيما في الزراعة، وتجهيز الأغذية الزراعية وغيرها من القطاعات ذات الأهمية الخاصة لتوليد الدخل على مستوى المجتمع المحلي. كما أن تحليل القطاعات ذات الأولوية على وجه الخصوص يساعد على تحديد الإمكانيات لتطوير بعض المنتجات الزراعية و الصناعات الزراعية و التدخلات ذات الأولوية لتعزيز القطاع وتحسين ظروف سبل المعيشة للمزارعين؟
- تحديد الفرص لإقامة روابط السوق بين المزارعين و تجار الجملة و الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مع التعاونيات
- تحديد احتياجات التدريب المهني و التجاري على أساس الحالات ذات الأولوية المحددة أعلاه
- البناء على نتائج المراجعة النظرية وأي تقييمات مقبلة لتطوير المنهجيات التي تلبي الاحتياجات قصيرة الأجل للعمل مع تلبية الحاجة إلى عمالة مستدامة طويلة الأمد - النهج ٣ X ٦ مثلاً.
سوف يكون التقييم الإضافي مهمًا باعتباره بمثابة الأرضية لتحديد الحالات ذات الأولوية بشكل كلي لدعم العمالة والعمالة الذاتية وتوليد الدخل مع التركيز على النساء والشباب والفئات الضعيفة والمهمشة وضحايا الألغام. وهناك حاجة إلى مثل هذه البرامج لتسريع العمل من الإغاثة إلى الإنعاش وسبل المعيشة المستدامة، كخطوة رئيسية لدعم المجتمعات المتضررة من الأزمات لتصبح أكثر مرونة في مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية المتعلقة إما بالزراعة أو الكوارث.

الملحق ١: ملخص لعمليات الوكالات الدولية في اليمن

<p>تقرير موجز : التقييم السريع المشترك للمحافظات الشمالية في اليمن ، أكتوبر ٢٠١١: كان الغرض من هذا التقييم، من بين أغراض أخرى، تحليل الاحتياجات الإنسانية والاستجابة في المحافظات الشمالية الخمس المتضررة من التزاع بين الحوثيين والحكومة في الجوف وعمران وحجة وصنعاء وصعدة. وغطى التقييم المجالات التالية : سبل المعيشة والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي ، والتعليم ، والحماية ضد مختلف أشكال العنف .</p>	منظمة كبيرة دولية
<p>معظم عملياتها الإنسانية هي: إعادة الاعمار المبكر. دعم المزارعين المتضررين بالبذور والمعدات و المدخلات الزراعية الأخرى ، فضلا عن إعادة تأهيل قنوات الري . و ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بإطلاق دراسة جديدة عن البديل لإنتاج القات .</p>	منظمة للأغذية والزراعة FAO
<p>أبين و الجنوب، الخطة الإنسانية و استجابة إعادة الاعمار المبكر، أغسطس ٢٠١٢ : حدد التقييم المعوقات الرئيسية التالية التي يواجهها النازحون: نقص المياه والصرف الصحي ، ونقص المراكز الصحية / الوحدات أو الخدمات و الموظفين ، وانتهاكات حقوق الإنسان / تعنيف الأطفال ، والافتقار إلى الوسائل الاقتصادية كون العديد منهم قد فقدوا مصدر رزقهم / مصدر للدخل ، و تدمير المنازل .</p>	الفريق القطري الإنساني في اليمن
<p>التقييم الأولي السريع للاحتجاجات في تعز ، ديسمبر ٢٠١١: كان الهدف من التقييم توضيح الحالة الفعلية للسكان المتضررين في تعز، وبخاصة أوضاعهم الاقتصادية والحماية والمياه والصرف الصحي والتعليم و الوضع الاجتماعي، و احتياجاتهم الأساسية. غطى التقييم المناطق الأربع الأكثر تضرراً:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بئر البasha والمناطق آل حاسب في المظفر ؟ • الحماشة ومناطق المعكب في التعزية ؟ • حي القاهرة ، و • الشمامسي و الشورة ، و المحوة في حي صلاح . 	الم المنتدى الإنساني
<p>قام الصندوق بدعم المزارعين في العديد من المشاريع التنمية الزراعية و السمسكية وكذلك في الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية: تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة و الأصغر. و يدعم الصندوق تصدير المزارعين للمنتجات الزراعية و السمسكية من خلال التعاونيات أو جماعات المنتجين.</p> <p>تتضمن المشاريع ذات الصلة بتقييم سبل المعيشة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١ . مشروع البنية التحتية الريفية المعتمدة على مجتمع تجريبي في المناطق المرتفعة (٢٠٠٧) (٢٠١٣): يهدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية ليكون لها دور في تحسين البنية التحتية، 	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

<p>والحد من العزلة و تحسين التنقل والوصول إلى الأسواق والخدمات ، وتحسين وصول الأسر الفقيرة إلى إمدادات مياه الشرب المستدامة . تم تغطية ثالث محافظات في هذا المشروع و هي حجة وعمران و تعز .</p> <p>٢ . برنامج الفرص الاقتصادية (٢٠١٦-٢٠١١)؛ يسعى البرنامج إلى خلق فرص اقتصادية لفقراء الريف. وهي تعمل مع أصحاب الملكيات الصغيرة و الأسر المعdenة لتطوير سلاسل القيمة لثلاث سلع زراعية عالية القيمة: البن والعسل ومنتجات البستنة. تم تغطية أربع محافظات في هذا المشروع و هي حجة وعمران و تعز و أبين.</p> <p>٣ . المشاريع الاستثمارية السمكية (٢٠١٧-٢٠١٢)؛ يهدف المشروع إلى تحسين الوضع الاقتصادي لعائلات الصيد الصغيرة من خلال خلق فرص اقتصادية مستدامة ومتعددة للنساء والرجال الفقراء في مجتمعات الصيد. و تضمن ذلك محافظات أخرى من بينها حجة و تعز و عدن و أبين.</p> <p>٤ . استثمار اليمن - برنامج العمالة الريفية (٢٠١٨-٢٠١٣) : هدف البرنامج هو تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة والرجال الفقراء في الريف من خلال خلق فرص اقتصادية مستدامة ومتعددة. المحافظات المعنية : أبين وحجة و تعز .</p> <p>٥ . برنامج النمو الريفي (٢٠١٩-٢٠١٤) : هدف البرنامج هو تحسين الأمن الغذائي و الحد من الفقر في الريف من خلال تحفيز النمو الاقتصادي الريفي المستدام. واحدة من المحافظات التي سيشملها هي تعز.</p>	<p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية</p>
<p>١ . أجرت مسح للأسرة في الجوف ؛ و تقديم تقرير عن التحسن</p> <p>٢ . أعدت تقريراً (نوعياً) عن أبين</p> <p>٣ . أعدت تقريراً بعنوان " تقييم المجتمعات المتأثرة بالنزاعات في محافظة الجوف " ، أكتوبر ٢٠١١ ؛</p> <p>٤ . تعد تقريراً محدثاً شهرياً لأحوال النازحين في أبين .</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة IOM</p>
<p>١ . تقرير تقييمي عن محافظة أبين مع التركيز على المنطقتين اللتين وفرتا الملجأ للنازحين، مودية و لودر (يونيو ٢٠١٢)؛ ينظر تقييم في حال قطاعات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي.</p> <p>٢ . تقرير تقييمي لوضع المرفق الصحي في مدينة عدن (يونيو ٢٠١٢) ، و الذي يعطي قطاعات الصحة والصحة الإنجابية والتغذية.</p>	<p>لجنة الإنقاذ الدولي</p>
<p>بدأت الإغاثة الإسلامية للتو بتنفيذ مشروع مدته ثلاثة سنوات في كل من محافظات الحديدة ولحج وأبين . و يتكون المشروع الذي تموله وزارة التنمية الدولية ب ٣٠٢ مليون دولار أمريكي من ثلاثة عناصر رئيسية هي: (١) سبل المعيشة؛ و (٢) التغذية ، و (٣) تمكين الشباب. في أبين، سيكون التركيز على سبل المعيشة والشباب؛ و في الحديدة على التغذية؛ وفي</p>	<p>الإغاثة الإسلامية</p>

<p>لحج على التغذية وسبل المعيشة .</p> <p>سيتم اختيار المناطق في أيين و التي سيتم تغطيتها من خلال المسح المعتمد على عدد من المعايير:</p> <p>(١) المناطق التي تأثر الشباب فيها بتنظيم القاعدة ، (٢) المناطق التي تحتوي على نسبة عالية من العائدين من عدن ، و (٣) وجود مراكز التدريب المهني في المنطقة.</p>	<p>الإخاثة الإسلامية</p>
<p>تقرير تقييم أيين ، ٩-٠٨ ، يوليوليو عام ٢٠١٢ : الوكالات المشاركة :</p> <p>وكالات الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، اليونيسيف UNICEF ، منظمة الصحة العالمية WHO ، المنظمة الدولية للهجرة IOM ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA) ؛</p> <p>المنظمات غير الحكومية الدولية (منظمة إنقاذ الطفولة، الإنقاذ السريع INTERSOS ، المجلس الدائمي للاجئين ، ومنظمة أو كسفام</p> <p>ركر التقييم على الأهداف العنقودية المحددة التالية : الأمان الغذائي وسبل المعيشة والصحة و المياه والصرف الصحي، والحماية، والخدمات اللوجستية والمأوى و المواد غير الغذائية والتنسيق و الخدمات العامة .</p>	<p>مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCH A</p>
<p>١ . تقرير التقييم السريع للأمن الغذائي وسبل المعيشة الطارئ، محافظة الحديدة ، يوليوليو ٢٠١١: كان المدف تقييم الأمان الغذائي واحتياجات سبل معيشة السكان الفقراء في محافظة الحديدة وتقديم التوصيات إلى منظمة أو كسفام للتدخل الإنساني المحمّل.</p> <p>٢ . أو كسفام / اليونيسيف : تقييم الاحتياجات المشتركة في عدن ، ١٧-٩ يونيو عام ٢٠١١: كان المدف الرئيسي من التقييم تحديد الحاجة للتدخل، وتقييم الوضع الإنساني و تحديد الثغرات. و ركر التقييم على النازحين في مجالات الصحة والنظافة و المياه و الصرف الصحي والغذاء والتغذية ، وسبل المعيشة.</p> <p>٣ . التحليل الاقتصادي السريع للأسرة ، منطقتي حرض و حيران، محافظة حجة، أغسطس ٢٠١٢ : كان هذا التقييم إلى تحقيق الأهداف التالية :</p>	<p>أو كسفام Oxfam</p>
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة فهم التغرات الراهنة التي تمر بها الفئات الفقيرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، لتحديد القيمة الحقيقية للتحويلات النقدية و تحسين الاستهداف (المدف الأساسي). • تحسين فهم الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية لتصميم تدخلات الأمان الغذائي وسبل المعيشة المستدامة في مراحل إعادة الاعمار من الاستجابة (المدف الثانوي). <p>تم تنفيذ العمل الميداني لجمع البيانات الأولية في خمس قرى اختيرت بشكل مقصود في المنطقتين: حرض و حيران.</p>	

<p>برنامج التخفيف الزراعات المجتمعية في اليمن (CCM-Y)، تقرير تقييم أساس الزراع، فبراير ٢٠١١: سيساعد البرنامج الحكومة اليمنية بما في ذلك الجهات الفاعلة في قطاع الأمن والسلطات المحلية بما في ذلك المجالس و زعماء العشائر والمجتمع المحلي، و المنظمات المجتمعية إلى إنشاء هيكل مستدامة للتدخلات قصيرة الأجل و طويلة الأجل لمعالجة الزراع حول الأرض والموارد الطبيعية والخدمات الصحية و التعليم، والزارع بين الشركات والمجتمعات المحلية في أربع محافظات: مأرب و الجوف و شبوة و البيضاء.</p>	<p>شركاء من أجل التغيير الديمقراطي</p>
<p>١ . تعزيز التعليم الأساسي في اليمن من خلال ريادة الأعمال الشبابية والمشاركة المدنية: تقوم الإغاثة الدولية (RI) بتشغيل برنامج ذي شقين (الحضري والريفي) يتناول أشكال جديدة وتقليدية لريادة أعمال الشركات في أربع محافظات هي صنعاء، وعدن، الحويت و ذمار. يركز المسار الحضري على التدريب العملي على مهارات و خبرات الأعمال مع الشركات المختصة، بينما يركز المسار الريفي على ريادة الأعمال الزراعية إلى جانب سلاسل قيمة ذات الصلة.</p>	<p>الإغاثة الدولية</p>
<p>٢ . الثروة الحيوانية من أجل الحياة : الأمراض القاتلة الحيوانية المنشأ</p> <p>الأمراض الحيوانية المنشأ والتي يمكن أن تنتشر من الحيوانات إلى البشر وقدد الثروة الحيوانية والمجتمعات على حد سواء في اليمن. ويركز المشروع على تحديد وتدريب العاملين المجتمعين في مجال الصحة الحيوانية على الأمراض الحيوانية المنشأ، والرعاية البيطرية الأساسية، والوقاية والمراقبة والإبلاغ ، ومن ثم تزويدهم بمجموعات الرعاية الصحية الثروة الحيوانية لتوفير الخدمات البيطرية الأولية اللازمة للمستفيدين.</p>	
<p>٣ . المساعدات الإغاثية للاستجابة السريعة للنازحين و العائدين</p> <p>في عام ٢٠١٠، ركزت الإغاثة الدولية (RI) على تقديم المأوى، و المياه والصرف الصحي والمساعدات الصحية في محافظتي حجة وعمران. وفي عام ٢٠١١ ، تم تمديد المشروع، ليعمل على توفير نشاطات إضافية للمياه والصرف الصحي، و إعادة الاعمار المبكر و أنظمة السوق و المواد الإغاثية، و توسيع حجم المستفيدين ليشمل العائدين و النطاق الجغرافي ليشمل صعدة وعدن وأبين.</p>	
<p>٤ . المساعدات الغذائية لحفظة لحج</p> <p>قامت الإغاثة الدولية (RI) بتقديم مساعدات التغذية والصحة و المياه والصرف الصحي للمجتمعات المحلية.</p>	
<p>٥. أجرت الإغاثة الدولية (RI) تقييما سريعا للأمن الغذائي في محافظة لحج (نوفمبر ٢٠١٢) : كان الغرض من هذا التقييم الكشف عن الاحتياجات الإنسانية والاستجابات المعقولة المتعلقة بالأمن الغذائي ، و الحالات ذات الأولوية للمجتمعات المحلية لتحسين حياتهم / سبل المعيشة.</p>	

<p>١ . أنجزت منظمة أنقذوا الأطفال (في ديسمبر ٢٠١٢) مسودة تقرير تقييم اقتصاد الأسرة لمناطق سبل معيشة الصيد الساحلي والأراضي المنخفضة الممطرة، محافظة الحديدة. وقد تم استخدام منهج اقتصاد الأسرة (HEA) في التقييم.</p> <p>الغرض الرئيسي من هذا التقييم هو إنتاج معلومات أساسية عن اقتصاد الأسرة للمساعدة في فهم وضع سبل المعيشة والتخطيط. قامت المعلومات الأساسية لمنهج اقتصاد الأسرة بتحليل المعلومات حول كيف يمكن للسكان الحصول على القدرة على الوصول إلى الغذاء والنقد التي يحتاجون إليه والقيود على سبل المعيشة المستدامة.</p> <p>٢ . أنقذوا الأطفال هي في طور استكمال مسودة تقرير عن تحليل اقتصاد الأسرة في منطقتين في عمران : سودا و حابور . وتستند معايير اختيار المناطق على : المناطق الأفقر، المناطق التي تتأثر بصورة غير مباشرة من الزراع، والمناطق حيث يتم إجراء المساعدات الإنسانية.</p> <p>٣ . وقد تم إجراء نفس التقييم في حجة (لم يكتمل التقرير بعد). وستشرع أنقذوا الأطفال قريبا في التقييم في تعز.</p>	أنقذوا الأطفال
<p>١ . التقييم السريع لاحتياجات إعادة الاعمار للسكان النازحين والمجتمعات الضيفية في عدن ، مارس ٢٠١٢ :</p> <p>أهداف التقييم :</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم التوصيات البرامجية ذات الأولوية لتفاعل مدروس في إعادة الاعمار المبكر و التماسك الاجتماعي في المحافظات الجنوبية . • التوصل إلى فهم لخط الأساس حول الشكوى الرئيسية و الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار و أطراف الزراع في المنطقة ، و إمكانات الزراع و تحويل الزراع . • تسليط الضوء على مجالات الاهتمام المحددة بشأن المسائل المتعلقة بإعادة الاعمار المبكر بين مختلف المجموعات السكانية مع مختلف البرامج و الدوافع السياسية والاجتماعية. 	برنامح الأمم المتحدة الإنمائي
<p>١ . تدعم النازحين في الشمال (صعدة و حجة) و النازحين العائدين من عدن إلى أبين.</p> <p>٢ . نفذت تقييما سريعاً وأولياً ل الاحتياجات المتعددة الجموعة / القطاعية (MIRA) في أبين (أغسطس ٢٠١٢) . تم تحديد الاحتياجات ذات الأولوية كما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> • المياه و الصرف الصحي (نقص المياه و الصرف الصحي، والخوف من الأمراض التي تنقلها المياه و المخاوف البيئية الأخرى ذات الصلة) ؟ • الصحة (عدم وجود المراكز الصحية / الوحدات أو الخدمات و الموظفين) ؟ • الحماية و حماية الطفل (انتهاكات حقوق الإنسان / تجنيد الأطفال ، الذخائر غير المتفجرة والألغام وغيرها) ؟ • الغذاء (نقص الوسائل الاقتصادية، كون أن العديد منهم فقدوا سبل معيشتهم/ مصدر دخلهم)، والمأوى (تدمير المنازل). 	مفوضية شؤون اللاجئين UNHCR

<p>٣ . تم إجراء بعثة مشتركة للأمم المتحدة تتألف من مفوضية شئون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في الملاحيط والمناطق المحيطة بها ومنطقة الظاهر (محافظة صعدة) ، في يونيو و يوليو ٢٠٠٩ . وكان للبعثة الأهداف التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم المساعدة إلى السكان النازحين في ثلاث مناطق من محافظة صعدة . • مواصلة تقييم وضع النازحين والتحقق من المدى الفعلي للتزوح في الملاحيط والمناطق المحيطة بها. • وضع توصيات لخطة استجابة شاملة للعمل. <p>٤ . تم إجراء تقييم تشاركي للنازحين في صنعاء وعمران و حرض وصعدة في فبراير ٢٠١٢ .</p> <p>٥ . تم إجراء تحديد لسمات النازحين المتضررين من التراع في صعدة وصنعاء وعمران وحجة و الجوف عن طريق المجلس الدائري للاجئين (DRC) لمفوضية شئون اللاجئين في ديسمبر عام ٢٠١٠ . واستند المسح الأسري على نهج أحد عينات من الجموعات الطبقية التي استهدفت ١٩٠٠ أسرة.</p> <p>٦ . تم إجراء تحديد لسمات النازحين في اليمن و مراقبة الحماية ٢٠١١ من قبل المجلس الدائري للاجئين التابع لمفوضية شئون اللاجئين. يهدف تحديد السمات لتوفير مجموعة أساسية من البيانات حول السكان النازحين، مع التركيز على الوضع الإنساني، و مخاوف الحماية والتوصيات لإيجاد حلول دائمة. قام التقييم بتغطية النازحين في الشمال و الجنوب، ولكن المجلس الدائري للاجئين لم يكن قادرًا على الوصول إلى محافظة صعدة، و محافظة الجوف و الأجزاء الشمالية من عمران بسبب القيود التي تفرضها سلطات الأمر الواقع.</p>	<p>مفوضية شؤون اللاجئين UNHCR</p>
<p>١ . جمجمة أنشطة التغذية ، الرجاء مراجعة https://drive.google.com/folderview?id=0B69Edc4774R1ZUxLNlpGODR . USGs&usp=sharing .</p> <p>٢ . جمجمة أنشطة المياه والصرف الصحي ، الرجاء مراجعة https://drive.google.com/folderview?id=0B3hGAfC0W9Q9TjdpTnlpczN5 . WW8&usp=sharing .</p> <p>٣ . اكتمال المرحلة الأولى من مسح مراقبة الحماية الاجتماعية الوطنية. المسودة متوفرة عند الطلب.</p> <p>٤ . كما يتم وضع اللمسات الأخيرة الآن على مسح خط الأساس التابع اليونيسيف في ١٠٦ مناطق، و ستكون المسودة متاحة قريباً.</p> <p>٥ . شاركت اليونيسيف في منهاج التقييم القائم على المجموعات المشتركة بين الوكالات التي قامت بمراجعة وتنقيح قائمة المؤشر. المعلومات المفصلة متاحة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.</p>	<p>اليونيسيف UNICEF</p>

<p>٦ . تخطط اليونيسيف حالياً لإجراء تقييم خارجي بأثر رجعي لعملها الإنساني في الجنوب.</p> <p>٧ . أكملت اليونيسيف تقييماً عن التزاع . هذا التقرير على شكل مسودة و سوف تكون متاحة عند الطلب.</p> <p>٨ . تدعم و تشارك اليونيسيف و بشكل نشط في المسوحات الديمغرافية والصحية عام ٢٠١٣ و التعداد لعام ٢٠١٤ .</p> <p>٩ . بالتعاون مع الشركاء ، أكملت اليونيسيف مؤخراً دراسة عن عمالة الأطفال.</p> <p>١٠ . ساهمت اليونيسيف في تقرير حول الأهداف الإنمائية للألفية العربية، وهي متاحة مع تقارير أخرى في ftp://ucfpub:ucf%5E%5Epub@ftp-ext.unicef.org/Statistics%20NYHQ/</p> <p>١١ . أجرت اليونيسيف بالتقسيم السريع حول حماية الطفل المشترك بين الوكالات في ٣١ منطقة من ست محافظات جنوبية (عدن ، لحج ، أبين ، الضالع و شبوة و تعز).</p> <p>١٢ . أجرت اليونيسيف التقييم السريع حول حماية الطفل المشترك بين الوكالات في سبع مناطق من محافظة حجة .</p>	اليونيسيف UNICEF
<p>١ . قامت مؤسسة فور اول (For All Foundation) بتنفيذ مشروع للوكالة الأمريكية للتنمية USAID حول برنامج فرص سبل المعيشة للشباب في أبين (التقرير النهائي الذي نشر في مارس ٢٠١٢). وكان الهدف العام للمشروع هو تمكين الفتيان والفتيات لبناء قدراتهم و الحصول على الفرص التي من شأنها تحسين نوعية حيائهم من خلال تعزيز منظمة الشباب و مشاريع توليد الدخل. وقد استفادت سبع منظمات مجتمع مدني و ١٤٠ من الشباب من المشروع.</p> <p>٢ . منظمة CHF والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اليمن خط الأساس المسح تقرير نوفمبر ٢٠١٢: المدف من هذا البرنامج هو تلبية الاحتياجات الطارئة للسكان المتضررين من التزاع و كبح المستويات المتزايدة من سوء التغذية من خلال اتباع نهج شامل يتألف من المياه والصرف الصحي وتوزيع المواد غير الغذائية. وأجري الاستطلاع في جميع المحافظات المستهدفة أصلاً من البرنامج - أي أبين، و عدن، و لحج، و تعز. و المناطق المحددة المستهدفة في كل محافظة من المحافظات هي خنفر، و لودر و زنجبار (أبين)، و خور مكسر، و المنصورة و دار سعد (عدن)، و طوبان و الحوطة (لحج) و تعزية و صلاح (تعز).</p>	الوكالة الأمريكية للتنمية USAID
<p>مسح شامل للأمن الغذائي ٢٠١٢ حول وضع الأمن الغذائي والتغذية في اليمن: يتم قياس انعدام الأمن الغذائي في جميع المحافظات (حسب المحافظات و ليس المنطقة) باستثناء صعدة و الجوف.</p>	برنامج الأغذية العالمي WFP

الملحق ٢: ملخص مشاريع الوكالات في المحافظات الست: أبين و عدن و تعز و صعدة و حجة و عمران

أبين	<p>مفوضية شئون اللاجئين: تقييم سريع و أولي للاحتياجات متعددة المجموعة/ القطاعية (MIRA) في أبين (أغسطس ٢٠١٢) - النازحين</p> <p>المجلس الدائمكي للاجئين / مفوضية شئون اللاجئين: تحديد لسمات النازحين في اليمن و مراقبة الحماية ٢٠١١</p> <p>الإغاثة الإسلامية : مشروع سبل المعيشة ، بدأت للتو</p> <p>لجنة الإنقاذ الدولي: تقرير تقييم (الصحة و المياه والصرف الصحي) في منطقتي: مودية و لودر (يونيو ٢٠١٢)</p> <p>الفريق القطري الإنساني في اليمن، أبين و الجنوب، خطة الاستجابة الإنسانية و إعادة الاعمار المبكر، أغسطس ٢٠١٢</p> <p>الوكالة الأمريكية للتنمية: برنامج فرص سبل المعيشة للشباب</p> <p>مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: تقرير تقييم أبين، ٩-٨ يوليو ٢٠١٢</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: YemenInvest - برنامج العمالة الريفية (٢٠١٨-٢٠١٣)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: مشروع استثمار صيد الأسماك (٢٠١٢) (٢٠١٧)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: برنامج الفرص الاقتصادية (٢٠١٦-٢٠١١)</p>
تعز	<p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: مشروع البنية التحتية الريفية المعتمدة على مجتمع تجريبي في المناطق المرتفعة (٢٠١٣-٢٠٠٧)</p> <p>المتدى الإنساني: التقييم المبدئي السريع للاحتياجات (ديسمبر ٢٠١١) في أربع مناطق : المظفر و التعزية و القاهره و صلاح</p> <p>إنقاذ الأطفال : تحليل الاقتصاد المترلي (سيدأ قريبا)</p> <p>اليونيسيف: التقييم السريع حول حماية الطفل المشترك بين الوكالات في ٣١ منطقة في المحافظات الجنوبية الست</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: YemenInvest - برنامج العمالة الريفية (٢٠١٨-٢٠١٣)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: برنامج النمو الريفي (٢٠١٩-٢٠١٤)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: برنامج الفرص الاقتصادية (٢٠١٦-٢٠١١)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: مشروع استثمار صيد الأسماك (٢٠١٢) (٢٠١٧)</p>

<p>المجلس الدائمركي للاجئين / مفوضية شئون اللاجئين: تحديد لسمات النازحين في اليمن و مراقبة الحماية ٢٠١١</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: مشروع استثمار صيد الأسماك (٢٠١٢-٢٠١٧)</p> <p>لجنة الإنقاذ الدولي: تقرير عن تقييم المرافق الصحية، يونيو ٢٠١٢</p> <p>أوكسفام / اليونيسيف : التقييم المشترك للاحتياجات، ٩-١٧ يونيو ٢٠١١</p> <p>اليونيسيف: التقييم السريع حول حماية الطفل المشترك بين الوكالات في ٣١ منطقة في المحافظات الجنوبية المست</p> <p>الإغاثة الدولية : تعزيز التعليم الأساسي في اليمن من خلال ريادة الأعمال الشبابية والمشاركة المدنية</p> <p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : التقييم السريع لاحتياجات إعادة الاعمار للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة في عدن، مارس ٢٠١٢</p>	عدن
<p>مفوضية شئون اللاجئين و برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف و منظمة الصحة العالمية : البعثة المشتركة في الملحيط والمناطق الخيط بها ، منطقة الظاهر - النازحين ، يونيو و يوليو ٢٠٠٩</p> <p>مفوضية شئون اللاجئين: التقييم التشاركي للنازحين داخليا، فبراير ٢٠١٢</p> <p>المجلس الدائمركي للاجئين / مفوضية شئون اللاجئين: تحديد لسمات النازحين المتضررين من التزاع ديسمبر ٢٠١٠</p> <p>كير : التقييم السريع المشترك للمحافظات الشمالية من اليمن، أكتوبر ٢٠١١</p>	صعدة
<p>المجلس الدائمركي للاجئين / مفوضية شئون اللاجئين: تحديد لسمات النازحين المتضررين من التزاع ديسمبر ٢٠١٠</p> <p>المجلس الدائمركي للاجئين / مفوضية شئون اللاجئين: تحديد لسمات النازحين في اليمن و مراقبة الحماية ٢٠١١</p> <p>أوكسفام: التحليل الاقتصادي السريع للأسرة، منطقتي حرض و حيران، محافظة حجة، أغسطس ٢٠١٢</p> <p>كير : التقييم السريع المشترك للمحافظات الشمالية من اليمن ، أكتوبر ٢٠١١</p>	حجـة
<p>إنقاذ الأطفال : تحليل الاقتصاد المترتب (لم تكتمل بعد)</p> <p>الإغاثة الدولية: المساعدات الإغاثية للاستجابة السريعة للنازحين و العائدين ، ٢٠١٠ و ٢٠١١</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: مشروع البنية التحتية الريفية المعتمدة على</p>	

<p>مجتمع تجريبي في المناطق المرتفعة (٢٠٠٧-٢٠١٣)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: برنامج الفرص الاقتصادية (٢٠١١-٢٠١٦)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: مشروع استثمار صيد الأسماك (٢٠١٢-٢٠١٧)</p> <p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : YemenInvest - برنامج العمالة الريفية (٢٠١٣-٢٠١٨)</p>	<p>عمران</p>
<p>مفاوضات شئون اللاجئين: التقييم التشاركي للنازحين داخليا، فبراير ٢٠١٢</p> <p>المجلس الدائري كي للاجئين / مفاوضية شئون اللاجئين: تحديد لسمات النازحين المتضررين من التزاع ديسمبر ٢٠١٠</p> <p>المجلس الدائري كي للاجئين / مفاوضية شئون اللاجئين: تحديد لسمات النازحين في اليمن و مراقبة الحماية ٢٠١١ (باستثناء شمال عمران)</p> <p>كير: التقييم السريع المشترك للمحافظات الشمالية من اليمن ، أكتوبر ٢٠١١</p>	<p>الإغاثة الدولية: المساعدات الإغاثية للاستجابة السريعة للنازحين و العائدين ، ٢٠١٠ و ٢٠١١</p>
<p>إنقاذ الأطفال: تحليل الاقتصاد المترتب في منطقتي سودا و حابور</p>	
<p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: مشروع البنية التحتية الريفية المعتمدة على مجتمع تجريبي في المناطق المرتفعة (٢٠٠٧-٢٠١٣)</p>	
<p>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: برنامج الفرص الاقتصادية (٢٠١١-٢٠١٦)</p>	